النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵓ

• العدد: 433

من 16 إلى 22 نونبر 2021

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

الحريات العامة بالمغرب بين القوانين والواقع

ضيف العدد: ذ. خالد البكاري

لم يكن من المقبول الحد من حرية الرأي والتعبير، باعتبار أنه لا يهدد لا الحق في الحياة ولا الصحة العمومية، بما في ذلك الآراء التي تنعت بأنها شاذة، والتي تشكك حتى في وجود الفيروس، أو ترفض التلقيح مطلقا.

النهج الديمقراطي يدعو إلى وقف كل أشكال التوتر بين المغرب والجزائر وكل أشكال التطبيع 2

راهنية بناء الديمقراطية بالنضال ضد الأمبريالية 6

هامش التلاعبات الضريبية الوجه الآخر لغياب العدالة الجبائية 10

محكيات الطاكسي في زمن كورونا 13

كلمة العدد

الحركات الاحتجاجية الشعبية الراهنة.. ما العمل؟

رغم حالة الطوارئ الصحية واستغلالها من طرف النظام للتضييق على الحريات وانتهاك حقوق الإنسان، يستمر نضال شعبنا ضد التلقيح وتغول المخزن وغلاء أسعار المواد الأساسية والفساد المستشري في أجهزة الدولة. تمثل هذه النضالات شكلا من أشكال نضال حركة 20 فبراير المجيدة التي أطلقت سيرورة ثورية ضد الفساد والاستبداد ومن أجل الحرية والمساواة والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

هكذا نرى الجماهير الشعبية تبدع أشكالا متنوعة من التنظيمات الذاتية المستقلة وأساليب نضالية جديدة كمقاطعة بعض الشركات الاحتكارية وتستفيد من منصات التواصل الاجتماعي للتعبئة والتواصل المنظم. أغلبية هذه الحركات تتميز بتنظيمها ورفعها لمطالب ملموسة ومشروعة وطول نفسها وخوضها أشكالا متنوعة من النضال. وتظن هذه الحركات، خطأ، أنها بقدر ما تبتعد عن الإطارات السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة وتنعزل عن بعضها البعض، ستكون قادرة على تحقيق أهدافها.

من جهة ثانية، لا زالت أغلب القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة لم تستوعب الأهمية القصوى لهذه التنظيمات الذاتية للجماهير الشعبية وضرورة الانخراط فيها واحتضانها وتحصينها وإفادتها بتجاربها والتعلم منها واحترام استقلاليتها. هذا علاوة على كون القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة لم تستطع، في الغالب، تطوير علاقات التنسيق فيما بينها، بل تطرح بعض هذه القوى فيتوهات على قوى أخرى.

إن هذا الواقع يسهل على النظام مهمة إجهاض هذه الحركات بواسطة خلق وتسعير التناقضات وسطها واستنزافها أو احتوائها وصولا إلى قمعها إذا تطلب الأمر ذلك.

ما العمل أمام المأزق الخطير الذي يتمثل في كون النضالات الشعبية القوية والطويلة النفس لا تحقق، في الغالب، أهدافها والذي قد يؤدي إلى الإحباط؟

على القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة أن تسعى إلى:

- تحسين وتطوير العلاقات النضالية فيما بينها. في هذا الإطار، لم يتوقف النهج الديمقراطي عن الدعوة إلى حوار عمومي بين القوى الديمقراطية والحية المناضلة قد يكون أحد أهم موضوعاته الجواب على تجاوز المأزق المشار إليه أعلاه تشارك فيه هذه الحركات الاحتجاجية المنظمة.

- تطوير وتوسيع وتنويع التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية: وهو ما يتطلب من القوى المناضلة المبادرة لبناء تنظيمات ذاتية شعبية متنوعة والانخراط في التنظيمات التي تخلقها الجماهير واحترام استقلاليتها والعلاقات الديمقراطية داخلها وتشجيع التضامن فيما بينها وصولا إلى بناء إطارات تنسيقية قارة بين التنظيمات التي تشتغل في نفس الميدان (مثلا بين تنسيقيات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد والنقابات والإطارات التعليمية المناضلة المختلفة). ثم تشبيك هذه التنظيمات المختلفة. وقد تسهل تقنيات التواصل المتطورة هذه المهمة.

إن العدو الذي تواجهه القوى السياسية والنقابية والجمعوية المناضلة هو نفس العدو الذي تواجهه باقي التنظيمات الشعبية: إنه النظام المخزني الممثل والمدافع عن مصالح الكتلة الطبقية السائدة المكونة من البرجوازية التبعية للامبريالية وشركاتها المتعددة الاستيطان وملاكي الأراضي الكبار.

لذلك يطرح النهج الديمقراطي ضرورة بناء أوسع جبهة ممكنة ضد المخزن تضم كل القوى المتضررة من تغول المخزن، أيا كانت مرجعيتها الإيديولوجية وطبيعتها الطبقية. وفي هذا الإطار، يناضل النهج الديمقراطي، باستماتة، من أجل بناء جبهة ميدانية تنصهر فيها كل المكونات المناضلة (القوى السياسية والنقابية والجمعوية والحراكات والتنسيقيات وغيرها من التنظيمات الشعبية الذاتية المستقلة). وقد تشكل الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع لبنة على هذا الطريق. كما أن بناء أوسع جبهة من أجل إلغاء حالة الطوارئ الصحية، مع احترام الإجراءات الاحترازية، التي تمثل سلاحا فتاكا ضد حركة النضال الشعبي، مهمة ملحة وآنية. كما يسعى إلى بناء جبهة ديمقراطية يشكل اليسار المناضل عمودها الفقري. وفي هذا السياق، ساهم في بناء الجبهة الاجتماعية.

إن هذه الجبهات ستبنى في النضال. ولذلك من المفيد تحديد الأولويات التي يجب أن يركز عليها نضالنا الآن وهي:

- أولا، القضية الاجتماعية، وعلى رأسها الغلاء.
- ثانيا، قضية الحريات وحقوق الإنسان.
- ثالثا، قضية التبعية للامبريالية والتطبيع مع الكيان الصهيوني.

السحب: مطبعة العهد الجديد

annahjad@gmail.com www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي يساند النضالات العمالية والشعبية ويدعو إلى وقف كل أشكال التصعيد والتوتر بين النظامين المغربي والجزائري

في اجتماعها العادي ليوم الأحد 7 نونبر 2021، تدارست الكتابة الوطنية مستجدات الأوضاع السياسية والاجتماعية والقضايا التنظيمية للحزب ووقفت على المخاطر التي تتهدد شعوب المنطقة من جراء تصعيد أجواء التوتر والحرب بين النظامين المغربي والجزائري، وكذا تمادي النظام المغربي في مسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني عبر تشجيعه على التغلغل في القطاعات الحيوية كالتعليم والبحث العلمي والشبيبة والرياضة... وأصدرت البيان التالي:

يعرف الوضع الداخلي غليانا عارما يتمثل في استمرار النضالات العمالية والاحتجاجات الشعبية حول مجموعة من الملفات الاجتماعية كالإدماج في الوظيفة العمومية بالنسبة للأساتذة المفروض عليهم التعاقد، ونزع الأراضي بالنسبة لقبيلة الزركان والحق في التعليم والصحة بالنسبة للمناطق المهمشة... وخروج أعداد كبيرة من المواطنات والمواطنين في العديد من المناطق احتجاجا على فرض النظام المخزني ل"جوازالتلقيح" الذي يعني عمليا إجبارية التلقيح وهو ما يناقض الادعاءات الرسمية بكونه اختياري. ويترافق ذلك من جهة أخرى مع موجة من الغلاء بسبب الارتفاعات المهولة والمتتالية لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات في ظل الانعكاسات الخطيرة للسياسة الليبرالية المتوحشة المنهجة وتداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة والجماهير الشعبية؛ ومن جهة ثانية مع اشتداد التغول المخزني بتماديه في سياسته القمعية ضد الحق في التظاهر والاحتجاج وحرية التعبير من خلال قمع الاحتجاجات الشعبية واعتقال ومحاكمة المناضلين ونشطاء التواصل الاجتماعي والصحفيين، ومحاصرة القوى المناضلة والمعارضة للنظام كما حدث يوم الاحد 7 نونبر، من تعنيف للمواطنين/ات والمناضلين/ات في عدة مدن أثناء التظاهرات ضد جواز التلقيح ومنهم الرفيق احمد آيت بناصر مناضل النهج الديمقراطي بالدار البيضاء، واعتقال مناضلين ومواطنين/ات بعدة مدن كالبيضاء والرباط وطنجة.

كما وقفت الكتابة الوطنية على المخاطر التي تتهدد شعوب المنطقة من جراء تصعيد أجواء التوتر والحرب بين النظامين المغربي والجزائري، وكذا تمادي النظام المغربي في مسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني عبر تشجيعه على التغلغل في القطاعات الحيوية كالتعليم والبحث العلمي والشبيبة والرياضة، ضدا على الرفض الشعبي العارم للتطبيع مع هذا الكيان الغاصب..

إن الكتابة الوطنية وبناءا على ما سلف فإنها:

- تعلن تضامنها المطلق مع مختلف نضالات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ضد الهجوم على قوتها اليومي ومكتسباتها عبر تطبيق السياسات الليبرالية المتوحشة في تحرير الأسعار والخوصصة وضرب الخدمات العمومية، وتندد بهذه السياسة الطبقية التفقيرية وتطالب بالاستجابة الفورية لمطالب الشعب بإلغاء الزيادات في الأسعار، وفي توفير الشغل القار والمنتج، وتوفير الحق في العلاج المجاني والجيد وفي التعليم العمومي الجيد والسكن اللائق...

- تدين بشدة السياسة القمعية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية ومختلف أشكال التعبير المنتقدة والمعرضة لسياسة النظام، وتتضامن مع ضحاياها، وتطالب بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ووقف جميع أشكال التعسف والمتابعات والمحاكمات الصورية في حق المناضلين ونشطاء الحركات الاحتجاجية والصحفيين ونشطاء التواصل الاجتماعي.

- تؤكد من جديد موقفها المطالب بوقف كل أشكال ومظاهر التوتر والتصعيد بين النظامين المغربي والجزائري، وتطالب بتهدئة الأجواء وبعودة العلاقات الدبلوماسية وفتح الحدود بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين المغربي والجزائري والوحدة المغاربية.

- تندد بتمادي النظام في مسلسل التطبيع مع الكيان الصهيوني وتسريع وثيرته في مختلف المجالات، وتدعو إلى تكثيف النضال لمواجهة كافة أشكال التطبيع وكذا أشكال الدعم للشعب الفلسطيني خاصة في إطار الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع.

- تدعو كافة القوى الديمقراطية والحية لتوحيد صفوفها قصد التصدي للهجوم المخزني والنضال من اجل التغيير الديمقراطي الحقيقي كطريق وحيد لتحقيق النظام الوطني الديمقراطي الشعبي الذي يجسد سلطة وسيادة الشعب.

الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي
الرباط في 08 نونبر 2021.

النهج الديمقراطي يخلد ذكرى الشهيد أمين التهاني بوجدة 6 نونبر 2021

يوم السبت 6 نوفمبر 2021 ، وكعادتهم كل سنة يجتمع خيرة مناضلي وجدة من مناضلي النهج الديمقراطي والحقوقيين واليساريين لتخليد ذكرى الشهيد التهاني أمين وبحضور أخته أمينة وإبنها ، هي مناسبة للحفاظ على الذاكرة الحية لشعبنا ومناضليه اتجاه شهدائه الذي قدموا حياتهم من أجل التحرر من الامبريالية والتخلص من الاستبداد والفساد والقمع ببلادنا...و هي مناسبة لتأكيد الاستمرار على درب الشهداء في الدفاع عن قضايا العمال والكادحين وتنظيمهم لمواجهة التبعية والسياسات اللاشعبية للكتلة الطبقية الحاكمة ولنشدان مجتمع الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان للجميع ولتكريس عدم الافلات من العقاب في جرائم التعذيب والاختطاف والاستشهاد . وقد ألقى كلمة بالمناسبة الرفيق بوسماحة بهلول الكاتب المحلي لفرع وجدة وعضو الكتابة الجهوية مؤكدا على دور النهج الديمقراطي وكل الماركسيين في الانخراط في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين اخلاصا منه ومنهم لروح أفكار شهداء الحركة الماركسية - اللينينية والحركة التقدمية بصفة عامة ....

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي يدين قرار تنظيم مسابقة ملكة جمال الكون في الأراضي الفلسطينية المحتلة

علم القطاع النسائي للنهج الديمقراطي من مصادر مختلفة لوسائل الاعلام بالقرارالسياسي بمشاركة المغرب في حفل مسابقة ملكة جمال الكون التي ستعقد في أراضي " قرية ام الرشراش" الفلسطينية " ايلات " شهر دجنبر المقبل؛

اننا في القطاع النسائي للنهج الديمقراطي بالمغرب إذ، ندين سياسة التطبيع المخزنية مع العدو الصهيوني بكل انواعه وفي مختلف المجالات فإننا :

- نعتبر ان هذا المهرجان ما هو الا شكل من أشكال البروباغندا التي تهدف الى تمهيد الطريق الرسمي للانتقال من التطبيع الرسمي الى فرض التطبيع الشعبي و فتح أبواب المغرب على مصراعيه للكيان المغتصب ضدا على مصالح الشعب المغربي؛

- نرفض استغلال النساء كجنس من اجل تمرير سياسة التطبيع؛

- ندعو المشاركات إلى الانسحاب من هذه المسابقة المهزلة إسوة بملكتي جمال ماليزيا واندونيسيا

- نؤكد على موقفنا الثابت والمبدئي من القضية الفلسطينية وندعو الى تكثيف الدعم للشعب الفلسطيني ومناهضة كل اشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب ؛

السكرتارية الوطنية للقطاع النسائي للنهج الديمقراطي

لا بديل عن المقاومة الشعبية

آسفي

شهيد آخر ضحية الجشع الرأسمالي

لم يمض سوى وقت قصير على الفاجعة المؤلمة التي ألمت بالطبقة العاملة الفوسفاطية بالمركب الكيماوي للفوسفاط بالجرف الأصفر التابع للمكتب الشريف للفوسفاط والمتمثلة في وفاة العامل فهد عريض بتاريخ 24شتنبر 2021 إثر سقوطه في أنبوب بوحدة تركيز الحامض الفوسفوري ، وحادث اختناق 19 عامل بنفس المركب على إثر تسرب غاز الامونياك بتاريخ 26 أكتوبر 2021،حتى استفاقت على وقع فاجعة مؤلمة جديدة، وهذه المرة بالمركب الكيماوي للفوسفاط التابع للمكتب الشريف للفوسفاط بأسفي حيث لقي العامل نور الدين زرداد حتفه بتاريخ 11شتنبر2021 متأثرا بإصابته على إثر انفجار chaudière centrale بالمركب الكيماوي بتاريخ5 نونبر2021.

وتعود أسباب هذه الحوادث المؤلمة، وغيرها كثير، إلى سياسة التقشف التي تنهجها إدارة المكتب الشريف للفوسفاط في تكاليف شروط العمل ومنها شروط ووسائل الصحة والسلامة والصيانة وعلى الخصوص منذ تفويت عمليات الصيانة لشركات خاصة مثل الشركة الأمريكية المتعددة الاستيطان "جيسا" حيث ضعف صيانة المنشآت والآلات التي أصابها التقادم والتهالك من جراء كثرة الاستعمال أضف إلى ذلك ضعف المراقبة، رغم التحذيرات النقابية والحقوقية المتكررة لما آلت إليه أوضاع عمال قطاع الفوسفاط وخاصة العاملين في المركبين الكيماويين بالجرف الأصفر واسفي والأخطار التي تتهددهم بسبب المواد الكيماوية السامة المستعملة في تحويل الفوسفاط.لكن لا حياة على من تنادي.

فالمكتب الشريف للفوسفاط وشركات المناولة التي فوت لها معظم الاختصاصات في عمليات الإنتاج والصيانة والاصلاح والبستنة وغيرها لا تهمهما صحة وسلامة العمال بقدر ما يهمهما تحقيق أكبر الأرباح بأقل التكاليف الممكنة مع الرفع من الإنتاجية .انه منطق الاستغلال الرأسمالي المتوحش.

لا شيء يوقف الوحش الرأسمالي من امتصاص دماء العمال والتضحية بهم على مذبح الربح والتراكم الرأسمالي سوى سوى وحدة العمال وخوضهم النضال النقابي الديمقراطي المتحرر من هيمنة البروقراطية والنضال السياسي عبر بناء حزبهم السياسي المستقل.

أحر التعازي وأصدق المواساة لأسرة الفقيد ولكافة رفاقه ورفيقاته العمال والعاملات والطبقة العاملة ككل.

تقرير: جمال براجع

سلا

النهج الديمقراطي بسلا في زيارة تضامنية لسكان الحنشة

قام وفد من مناضلي النهج الديمقراطي فرع سلا بزيارة تضامنية لساكنة قبيلة الحنشة التي تعاني من تجريدها من أراضيها الفلاحية وهدم منازلها لفائدة لوبي العقار.

تقع الحنشة بالقرب من منطقة بوقنادل بين سلا والقنيطرة، وهي منطقة فلاحية خصبة تمتد على مساحة تفوق 380 هكتار وتتميز بفرشة مائية مهمة.

تقوم الساكنة باستغلال اراضيها السلالية أبا عن جد في زراعة الخضروات وبالخصوص فاكهة الافوكا وتربية الماشية.

قامت السلطات بإنتزاع جزء هام من هذه الأراضي من الفلاحين المحليين لصالح شركة عقار من أجل بناء مشاريع سكنية، مقابل وعود غير مؤكدة بتعويضات هزيلة جدا لا تتجاوز عشرات الدراهم عن كل متر مربع، و بقع أرضية على المستفيدين تحمل تكلفة بنائها. هذا وسط أنباء عن شمول المشروع كامل مساحة المنطقة وبالتالي ترقب الساكنة إنتزاع مزيد من الأراضي مستقبلا.

من المعلوم أن الأرض هي مصدر العيش الوحيد لفلاحي المنطقة وبها يعمل أبناءها، فأي مستقبل لهذه الساكنة بدون أرضها، أين ستعمل وكيف ستكسب قوت يومها؟ إنها إذن عملية تشريد ممنهجة للساكنة لفائدة لوبيات العقار.

من بين الشهادات الصادمة التي إستقيناها، شهادة سيدة تعاني من تعسف قائد المنطقة، حيث قام بهدم جزء هام من منزلها بدون إشعار مسبق وبدون الإدلاء بقرار الهدم، متهما إياها بإحداث بناء جديد والحال أن السكان يشهدون أن البناء يرجع لأكثر من ثمان سنوات. لم يهم الهدم الا هذه السيدة دون عن جيرانها، الشيئ الذي دفع الساكنة للتساؤل عن السبب الحقيقي وراء هذا التعسف، خاصة وأن المنزل موضع دعوة قضائية بين السيدة والسلطات لم يصدر فيها حكم بعد.

وقد التقى وفد النهج الديمقراطي المكون من كل من الرفيق معاذ الجحري وعبد المجيد شهيبة وعصام الجحري بعدد من سكان المنطقة واستمع لمعاناتهم ومطالبهم وعبر لهم عن تضامنه التام معهم وحثهم على تنظيم أنفسهم للدفاع الجماعي عن حقوقهم ومطالبهم المشروعة.

النهج الديمقراطي بالرباط يدعو لدعم النضالات الشعبية ولمواجهة انتهاك الحقوق والحريات

شهدت شوارع وسط مدينة الرباط والأحياء المجاورة احتجاجات جماهيرية قوية تطالب بوقف العمل بجواز التلقيح، معتبرة إياه إجراء لا شرعيا ولا قانونيا، يدوس الحقوق ويكبل الحريات وينضاف لحالة الطوارئ الصحية التي استغلتها السلطات للتضييق على المواطنين والمواطنات ومنعهم من ممارسة حقهم في التعبير عن الرأي وفي التظاهر السلمي والتجمع.

وقد زاوجت الجماهير المحتجة في شعاراتها ما بين الرفض ل"جواز التلقيح" والرفض للغلاء والزيادة في الأسعار؛ حيث صدحت حناجرها أساسا بشعار "الشعب يريد إسقاط الجواز" وشعار " الشعب يريد إسقاط الغلاء" وشعار "رافضين، رافضين للجواز والأسعار" مؤكدة بذلك وعيا متقدما يكشف أسباب نزول قرار إجبارية الجواز، المتمثلة في التغطية على الزيادات المهولة في الأسعار التي شملت المحروقات وأغلب المواد الغذائية ومواد البناء ومدخلات الفلاحية.

وإمعانا في تكريس المنحى القمعي الذي تشهده البلاد على كل المستويات، والتضييق على مختلف الحقوق والحريات الديمقراطية؛ عرفت هذه الاحتجاجات حصارا أمنيا رهيبا وتدخلا من طرف مختلف فرق الشرطة لتفريق المتظاهرين، ومطاردات هوليودية بالأزقة والشوارع وعدد من الاعتقالات.

إننا في الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بالرباط:

1. نحيي كافة المواطنات والمواطنين الذين تظاهروا يوم أمس الأحد 07 نونبر الجاري احتجاجا على خنق الحريات تحت ذريعة إجبارية جواز التلقيح والذين صمدوا أمام ترسانة القمع الرهيبة التي تم إنزالها بشوارع الرباط لمنعهم من الاحتجاج السلمي والتظاهر ومن حقهم في التعبير؛ وعبروا بقوة عن استنكارهم لموجة الغلاء والزيادات المتتالية في الأسعار التي تجهز على ما تبقى للشعب المغربي من شظف العيش.

2. ندين التغول المخزني الخطير والمتنامي على كل الواجهات، وكافة الأساليب القمعية التي ووجهت بها احتجاجات المواطنات والمواطنين يوم أمس بالرباط والبيضاء وفي كافة المدن والمناطق الأخرى، ضد جواز التلقيح وضد غلاء المعيشة وضد الإجهاز على الحقوق وخنق الحريات الديمقراطية.

3. نؤكد على موقفنا في النهج الديمقراطي بالرباط الداعم لاحتجاجات الجماهير الرباطية المنتفضة ضد اجبارية جواز التلقيح وضد غلاء الأسعار وعلى مواصلة المشاركة في هذه الاحتجاجات، وندعو كافة القوى الديمقراطية والمناضلة لدعم هذه الحراكات الشعبية السلمية دفاعا عن الحقوق والحريات ومن أجل العيش الكريم لشعبنا المغربي.

4. نندد أشد التنديد بالهجوم الوحشي الجبان للقمع البوليسي ضد الرفيق المحامي أحمد أيت بناصر أحد قادة النهج الديمقراطي إبان احتجاجات الدار البيضاء وضد الحقوقي عبد الرزاق بو غنبور بمدينة الرباط.

عن الكتابة المحلية: الرباط في 08 نونبر

النساء يحملن نصف السماء:
كيف قضت الصين على الفقر المدقع؟

ترجمه: الهاشمي كبدة

مقالا للباحثة الصينية تنغز تشاك Tings Chak حول التنظيم الشعبي والسياسات المعتمدة لمواجهة الفقر في البلاد.

إن اقتلاع البؤس ليس هدفا في حد ذاته، لكنه مرحلة مهمة في بناء الاشتراكية. لأن الفقر يعد إشكالية الصراع الطبقي.

ولدت الجدة هي Hé ثلاث سنوات بعد الثورة الصينية في قرية فقيرة من إقليم غويزهو Guizhou بالجنوب الغربي للصين. في ذلك الإبان كانت الصين تصنف البلد الحادي عشر الأكثر فقرا في العالم. بالمقابل كانت هناك ثماني دول إفريقية ودولتان أسيويتان هي التي تتوفر على أدنى ناتج داخلي خام. عاشت الصين إذن قرنا من الخزي والعار والاحتقار تحت وصاية الإمبريالية الأوربية واليابانية، ورزحت تحت حرب أهلية أتت على اليابس والأخضر، مما حول أكبر اقتصاد في العالم لبداية القرن التاسع عشر إلى أفقر اقتصاد أثناء قيام جمهورية الصين الشعبية في سنة 1949. ترك هذا الحدث أثارا مدمرة على حياة الناس، لاسيما على حياة الفلاحين.

لما ازدادت الجدة هي Hé، كان أملها في الحياة لا يتعدى 35 سنة. ومن المحتمل أن تكون قد خضعت لزواج قسري وهي طفلة. ويحتمل أن لم تستفد قط من التعليم. ومع ذلك فقد شاهدت خلال مسار حياتها أملها في الحياة يتضاعف، وعاينت أيضا انتقال نسبة محو الأمية لدى النساء من أقل من 10 % إلى أكثر من 95 %، كما عايشت تفكيك التقاليد الإقطاعية الأبوية. ومن القوانين الأولى بعد الثورة التي صدق عليها يرد قانون حول الزواج سنة 1950، والذي يجرم الممارسات الأبوية التي تستهدف الأطفال، ويمنع الزيجات غير المسجلة لدى السلطات، كما يمنع تعدد الزوجات ويرخص الطلاق.

وتبعا لتحقيق ميداني قامت به المجموعة البحثية ذي لانسيت the lancet حول صحة النساء في الصين خلال سبعينيات القرن العشرين فقد ورد: " ليست التصريحات من قبيل النساء يحملن نصف السماء والأطفال هم مستقبل وأمل أمنا الأرض تعابير مجازية بل هي أدبيات تمت أجرأتها ميدانيا وبطريقة منسجمة". وكمثال على ذلك، فقد سلط هذا التحقيق الضوء على التقدم المنجز في تقليص نسبة الوفيات لدى الأمهات الحوامل من 1500 حالة على 100000 سنة 1949 إلى 17،8 حالة على 100000 سنة 2019. وعلى سبيل المقارنة، وخلال نفس الفترة، ففي البرازيل انخفضت نسبة وفيات النساء الحوامل من 370 حالة على 100000 إلى 60 حالة على 100000، وفي الهند تراجعت تلك النسبة من 1000 حالة على 100000 إلى 145 حالة على 100000. وبعبارة أخرى فقد نجحت الصين، بمعدل وفيات مرتفع في بداية مسارها التاريخي بعد الثورة، في تقليص هذا المؤشر خلال سبعة عقود إلى ما يعادل أقل من الثلث المسجل في البرازيل، وما يساوي ثمن الأرقام المسجلة في الهند. وبالحديث عن الإنجاز المبهر في موضوع صحة الأم والصحة الإنجابية للنساء وكدا صحة الرضع والأطفال والمراهقين، فقد أشار التحقيق إلى إرادة سياسية قوية وتقدم بشأن مساواة الجنسين باعتبارهما عاملين مهمين وراء هذا النجاح. ومن البديهي أن توجد وبالندرة أماكن لا تنصاع للتوجه العام لمحاربة الفقر.

صرحت الصين يوم 25 فبراير 2021 باقتلاعها للفقر المدقع من بلادها ذي ساكنة تناهز المليار وأربع مئة مليون نسمة وذلك على مدى سبعة عقود. فقد تمكنت خلال العقود الأربعة الأخيرة من انتشال 850 مليون شخص من الفقر. هذا الرقم يعادل الساكنة الشبه كلية لكل من أمريكا اللاتينية والكاريبي أضافة إلى البرازيل، هذا ما ساهم في تقليص المؤشر العالمي للفقر بنسبة 76 %. ترك هذا النجاح التاريخي انطباعا ذي وقع جيد لاسيما في وقت ظهور وباء كوفيد الذي سبب الارتفاع الأول للفقر الإنساني منذ سنة 1998، وعلى الخصوص في بلدان الجنوب إجمالا. وبهذا الصدد فالجدة هي Hé وأسرتها ينتمون إلى أخر 98.99 مليون شخص الذين انتشلوا من الفقر المدقع بالصين، وكان نصفهم نساء.

في البدء، ومن أجل فهم عملية جهود الصين للحد من الفقر في البلاد، أطلق معهد تريكونتينونتال Tricontinental (معهد البحث الاجتماعي) دراسة في خدمة الشعب تحت عنوان القضاء على الفقر المدقع في الصين، والتي استندت إلى الأدبيات الأكاديمية والمقالات المنشورة في الصحافة، وإلى المقابلات مع الخبراء وإلى البحوث الميدانية في مقاطعة غويزهو بجنوب غرب البلاد، وقد خلصت هذه الدراسة، والمتوفرة باللغات الإنجليزية والإسبانية والبرتغالية، إلى أن الصين تبنت بشكل أساسي مقاربة متعددة الأبعاد لاقتلاع الفقر من جذوره، بدلاً من الرهان على برامج التحويلات الاجتماعية. ثانياً، تكمن قوة الحملة في جهود بناء الحزب لاسيما مع الدعم الشعبي على أرض الواقع. ثالثًا، برهنت الحكومة الصينية على قدرتها على تعبئة المجتمع بأسره وموارده. رابعًا، عهد البرنامج بمكانة مركزية لدور السكان الفلاحين الفقراء الذين انتشلوا من الفقر، بصفتهم أبطال الرواية في السيرورة. أخيرًا، لا يُنظر إلى اقتلاع الفقر المدقع من أصوله على أنه هدف نهائي، ولكنه خطوة مهمة في بناء الاشتراكية. بعد كل، فالفقر يعد إشكالية الصراع الطبقي.

لما تولى شي جينبينغ Xi Jinping الرئاسة سنة 2013، أصبح "البرنامج المستهدف محاربة الفقر" استراتيجية وطنية لبلوغ أصعب جيوب الفقر، والتي لم تستفد من التنمية الاقتصادية لعقود سابقة من الزمن. قال شي: "لا يمكنك قذف قملة بقنبلة يدوية "، معترفًا بأنه من أجل مكافحة الفقر، يجب على الحكومة تحديد موقع كل أسرة فقيرة بدقة ووضع خطة لانتشالها من هذا الوضع. على مدى تنفيذ البرنامج، تم إنفاق 246 مليار دولار أمريكي لبناء 1.1 مليون كيلومتر من الطرق في الوسط القروي، وتوفير الوصول إلى الإنترنت لـ 98 % من الأرياف الفقيرة في البلاد، وإصلاح الدور السكنية لـ25.68 مليون شخص وبناء منازل جديدة لـ 9.6 مليون شخص إضافي. وبحلول نهاية عام 2020، كان 98.99 مليون شخص، الذين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع في 832 مقاطعة و128000 قرية، قد تمكنوا من الانفكاك من هذه الآفة.

كان البرنامج مؤطرا بسياسة مركزية تقوم على ثلاثة عناصر: دخل وتأمينان وثلاثة ضمانات. في الصين، تم تحديد عتبة الفقر في 2.3 دولار أمريكي في اليوم (ما يعادل القدرة الشرائية اليومية للمواطن الصين)، وهو أعلى من معيار 1.90 دولار أمريكي في اليوم الذي حدده البنك الدولي. إضافة إلى الدخل، يراهن البرنامج المستهدف محاربة الفقر على "تأمينين" للتغذية والملبس، و"ثلاثة ضمانات" موجهة لتغطية الخدمات الصحية الأساسية، وعلى السكن المزود بالكهرباء والماء الشروب وعلى التعليم العام الإلزامي. وبعبارة أخرى، فقد تبنت الصين مقاربة متعددة الأبعاد لمحاربة الفقر، مسترشدة في ذلك بأدنى دخل مع إتاحة فقراء المناطق القروية إمكانية التمتع بالعناصر الأساسية المتمثلة في الأغذية والتعليم والمأوى والرعاية الصحية.

كان البرنامج مؤطرا بسياسة مركزية تقوم على ثلاثة عناصر: دخل وتأمينان وثلاثة ضمانات. في الصين، تم تحديد عتبة الفقر في 2.3 دولار أمريكي في اليوم (ما يعادل القدرة الشرائية اليومية للمواطن الصين)، وهو أعلى من معيار 1.90 دولار أمريكي في اليوم الذي حدده البنك الدولي. إضافة إلى الدخل، يراهن البرنامج المستهدف محاربة الفقر على "تأمينين" للتغذية والملبس، و"ثلاثة ضمانات" موجهة لتغطية الخدمات الصحية الأساسية، وعلى السكن المزود بالكهرباء والماء الشروب وعلى التعليم العام الإلزامي.

<<<

<<<

كن في قلب الناس مثل سمكة في الماء

إن تعبئة مسؤولي الحزب أمر أساسي في مكافحة الفقر. ففي عام 2014، تم تحريك 800000 إطار لدق أبواب البيوت بيتا بيت مغطين ملايين الدور ب 128000 مؤسسة في جميع أنحاء البلاد. كانت مهمتهم تحديد كل أسرة آهلة للتسجيل بالبرنامج الوطني، على أساس الدخل ومستوى التعليم وشروط السكن والتمتع بالرعاية الصحية. وقد تم إنشاء قاعدة وطنية للمعطيات والتي ضمت 100 مليون شخص وذلك من أجل المساعدة في تخطيط وتنفيذ البرامج لكل واحد من هؤلاء.

لعبت الفيدرالية الوطنية لنساء الصين (FNMC)، وهي منظمة نسائية جماهيرية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، دورًا رئيسيًا في دمج نضالات الفلاحين في بنية وممارسات الحزب الشيوعي الصيني. على سبيل المثال، وقفت دراسة أجريت عام 2010 على أنه من بين العاملات، كان نصيب النساء في أفقر المقاطعات معدلات فقر أعلى من 9.8 % ومعدلات أمية تفوق 15.7 % مقارنة بالرجال، مع معانتهن من قلة فرص الحصول على التكوين التقني والمشاركة الاجتماعية. لم تكن الفيدرالية الوطنية لنساء الصين واحدًة من الهيئات الحكومية الرئيسية في البلاد على رأس البرنامج المستهدف محاربة الفقر فحسب، بل تم القيام أيضًا بتنظيم فعل قاعدي عبر الإنترنت وفي مجلات ترابية حيث تراوح العمل المنجز ما بين إنشاء 900000 مجموعة من "الرفقاء" على ويشات WeChat (على غرار واتساب WhatsApp)، وترسيم 641291 منظمة شعبية بالأرياف، وذلك بجميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى تحديد كنه الآفة، تم بعث ثلاثة ملايين من الأطر المنتقين بعناية للعيش لسنوات في الميدان، وقد تمكنوا من تكوين وتدريب 255000 فريق مقيم. فريق واحد لكل قرية، إطار واحد لكل أسرة. وبإشراك السكان تم إجراء عملية "تقييم ديمقراطي"، حيث ناقش أفراد المجتمع المحلي وصوتوا على القضايا المتعلقة بوضعية الفقر لدى كل أسرة: من الذي يتعين تسجيله باعتباره فقيرا، ومن الذي انتشل من الفقر، وأحيانًا من الذي عاد إلى وضعية الفقر. وقد سجل خلال العملية مستوى عالٍ من اللامركزية والعفوية والديمقراطية الشعبية. كانت الظروف صعبة حيث فقد 1800 إطارا حياتهم في هذه السيرورة.

جبهة موحدة ضد الفقر

بالإضافة إلى حشد الدعم الحزبي والشعبي، تمت تعبئة خلال الحملة قطاعات أوسع من المجتمع في "جبهة موحدة" ضد الفقر، بما في ذلك قطاعات المجتمع العامة والخاصة والمدنية. وتمحورت الطرق الخمس الرئيسية لمحاربة الفقر على: تطوير الصناعة، وتشجيع البدائل البيئية، وضمان تعليم مجاني وإلزامي ذي جودة، وتعزيز إعادة التوطين وتقديم المساعدة الاجتماعية. الآلية الرئيسية هي تطوير الصناعة، أي تطوير القدرة الإنتاجية، وعلى وجه الخصوص، الإنتاج الزراعي المعصرن. الطريقة الثانية تكمن في البديل البيئي، مع خلق فرص عمل مرتبطة بغرس غابات جديدة، واستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، وإصلاح المناطق المتضررة من الاستغلال المفرط. ثالثًا، تشمل تدابير تحسين جودة التعليم: بناء مدارس جديدة، وتكوين المدرسين، وتقديم حوافز مالية كبيرة للطلاب المنحدرين من أسر فلاحية أو من عائلات فقيرة وذلك من أجل ولوج الجامعة. نتيجة لذلك، رصد بين عامي 2011 و2018، أن 70% من طلاب السنة الأولى في الجامعات الصينية هم الأوائل في أسرهم في الالتحاق بالتعليم العالي، وأن 70% منهم ينحدرون من أصول فلاحية. في عام 2020، كانت الصين بالفعل أول دولة في العالم من حيث عدد النساء الملتحقات بالتعليم العالي، وفقًا لتقرير انعدام المساواة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مناطق نائية للغاية أو معرضة للكوارث، يكاد يكون من المستحيل كسر حلقة الفقر دون الترحال. أقل من 10 % ممن تمكنوا من الخروج من الفقر فعلوا ذلك بالاستقرار بمناطق أخرى. وكملاذ أخير، قامت الصين ببناء دور جديدة (مجانية ومفروشة وموجودة في مجتمعات بها مدارس ومراكز صحية) لـ 9.6 مليون شخص منخرط في برنامج مكافحة الفقر. وأخيرًا، وخاصة بالنسبة لأولئك العاجزين عن الشغل، مثل الأشخاص كبار السن أو الأشخاص المعاقين، كانت أحدث طريقة لمحاربة الفقر التي تم تبنيها لفائدتهم هي المساعدة الاجتماعية.

كان البرنامج المستهدف محاربة الفقر جزءًا من تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية المرأة (2011-2020)، الذي أعطى الأولوية للمرأة في الولوج إلى الموارد والمساعدات، مثل الحصول على الرعاية الصحية وسلفات القروض الصغرى والتكوين المهني. وتمكن ما مجموعه 10.21 مليون امرأة منخرطات في البرنامج المستهدف القضاء على البؤس

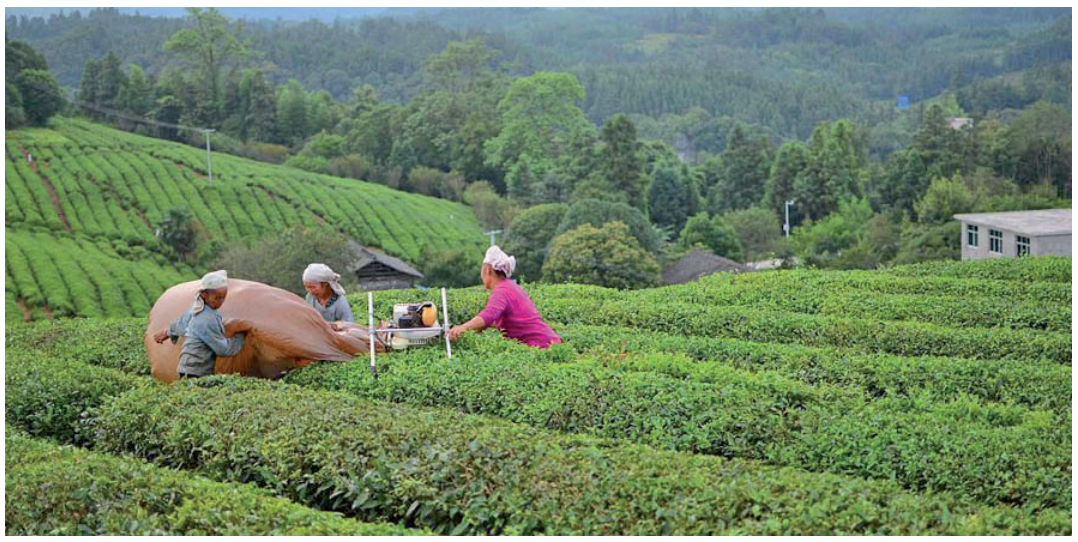

من الولوج إلى دورات تكوينية، بما في ذلك أكثر من 5 ملايين عاملة في الزراعة وتربية الماشية، والحرف اليدوية، والسياحة، والسوق الإلكتروني. وساعدت سلفات القروض الصغرى 8.7 مليون امرأة على بدء أعمالهن التجارية الخاصة. وتم تمديد الفحص المجاني للكشف على سرطان الثدي وعنق الرحم ليشمل جميع الساكنة الفقيرة المسجلة في البرنامج وذلك بهدف الحد من معدلات الفقر الناجم عن المرض، في حين تم استثمار حوالي 640 مليون دولار أمريكي في البنية التحتية والتأمين الصحي والاحتياجات اليومية لـ 50 مليون أم فقيرة.

بطولة رواية الساكنة الفقيرة

على غرار العديد من الفلاحات الفقيرات، كانت هي ينغ Hé Ying، ابنة الجدة هي Hé، عاملة مهاجرة في إقليم أخر. ظل ابنها في القرية تحت رعاية الجدة هي Hé لمدة عقد من الزمان، ولم تتمكن هي ينغ Hé Ying من زيارتهم إلا مرة واحدة في السنة. لما حملت بطفلها الثاني، اختارت هي ينج Hé Ying التسجيل في برنامج الحكومة لمكافحة الفقر، ورحلت إلى مجتمع وانغجيا الجديد Wingjia على الرغم من المعارضة البديهية الصادرة من والدتها ووالدها وحماتها. وتعد عملية الترحال إلى مكان مجهول أمرًا صعبًا بالنسبة لكثير من كبار السن الذين لا يعلمون أي شيء آخر خارج منطقتهم الخاصة.

ومع ذلك، فبكونها شخصًا فقيرًا يشارك في عملية إعادة التوطين، وفي انتشال أسرتها من براثن الفقر، فقد انضمت هي Hé إلى الحزب الشيوعي الصيني. واليوم، فهي Héواحدة من 12 إطارا من مجتمع وانغجيا Wangjia المعاد توطينه والذين يستجيبون للاحتياجات اليومية لـ 18000 من المقيمين المعاد توطينهم. بصفتها رئيسة المجلس المحلي للفيدرالية الوطنية لنساء الصين FNMC، فموقع هي ينغ He Ying ساعد في تعزيز ثقة الفلاحات اللواتي هاجرن مؤخرًا وذلك للتغلب على العديد من التحديات التي تواجهنها. ومن تجربتها الشخصية، تدرك هيينغ Hé Ying الصعوبة التي يواجهها الكثير من أفراد الشعب الصيني في الترحال من القرية إلى المدينة. وخلال الأشهر الأولى من إعادة التوطين، أصبح زوج هي ينغ Hé Ying منزعجًا بشكل متزايد من الاستقلالية الجديدة للمرأة كقائدة.

صرحت هي ينج Hé Ying: "أخبرت نساء المنطقة أنه يمكن للنساء أن تحملن نصف السماء". "فإذا اشتغلن فسيلقين المزيد من الاحترام من لدن أزواجهن وسيخففن العبء المالي على أسرهن. عاش أفراد عائلة هي ينغ Hé Ying العشرة معًا في منزل مساحته 80 مترًا مربعًا. يتم تقسيمه اليوم إلى ثلاث شقق فسيحة تبلغ مساحتها الإجمالية 200 مترا مربعا وهي كائنة بجماعة بها ثلاثة مراكز صحية جماعاتية، ودور حضانة جيدة التنظيم ومجهزة جيدًا، ومدرسة ابتدائية وكلية. كانت هي ينغ Hé Ying تضطر إلى قطع مسافة تستغرق ساعتين لاصطحاب أصغر أبنائها من وإلى المدرسة، غير أن المهمة الآن صارت تنجز في خمس دقائق.

الابن البكر لـ Hé Ying، الذي اضطرت إلى تركه تحت رعاية والدتها عندما هاجرت للعمل، يستفيد الآن من دورة تكوينية لتقني المصاعد في المدينة. "يوجد 64 مصعدًا في هذا الجماعة،" توضح هي ينغ Hé Ying. "آمل أنه عندما يتخرج سيعود للعمل في جماعتنا لخدمة الناس أيضًا. "

تم التغلب على الفقر المدقع في الصين في كل أبعاده وعلى نطاق لم يسبق له مثيل في التاريخ. وبدلاً من أن يكون ذلك نقطة نهاية، فهي مجرد مرحلة في بناء الاشتراكية يجب تعميقها وتوسيعها. ولضمان الازدهار في الأرياف، نفذت الحكومة الصينية برنامج إنعاش ريفي يهدف إلى تعزيز وتوسيع التقدم في مكافحة الفقر. غير أنه ينتظر الفلاحات العديد من التحديات، بما في ذلك محاربة القيم الأبوية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وزيادة فرص مشاركة المرأة الريفية في سوق الشغل، والحد من اقصاء النساء من ولوج المجالات الرقمية والتعليمية والتقنية، وكذلك زيادة توفير خدمات الرعاية الموجهة للأطفال والأشخاص المسنين.

لا ينبغي قياس نجاح برنامج وطني بحجم البرنامج المستهدف محاربة الفقر بالأرقام المجردة وحدها، ولكن من خلال حياة الفلاحات الفقيرات مثل هي ينغ Hé Ying. لقد هدفت الدراسة الواردة آنفا إلى عرض بعض التجارب والروايات لكل من أولئك الذين خرجوا من الفقر والذين ساعدوا في العملية. إن بناء عالم يتم فيه القضاء على الفقر أمر ضروري لبناء الاشتراكية. إن القدرة على الدراسة والحصول على مأوى سكني وتناول الطعام بشكل جيد والاستمتاع بالثقافة هي رغبات مشتركة بين الطبقة العاملة والنساء الفقيرات في جميع أنحاء العالم. هذه هي الجوانب التي هي جزء من السيرورة لكي نصبح إنسانيين.

مقال مترجم من الفرنسية عن الموقع https://capiremov.org/fr/analyse. الترجمة من إنجاز الهاشمي كبدة.

راهنية بناء الديمقراطية بالنضال ضد الأمبريالية

رشيد الزروالي

ساهمت الأوضاع الحالية في تعميق الأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي، بينما عادت إلى السطح تلك الفرص الكبيرة لتحرر الطبقة العاملة واستنهاض القوى الديمقراطية عامة والماركسية على وجه التحديد. حيث تتوفر اليوم شروط موضوعية أحسن للقوى المناضلة من أجل التحرر الوطني في دول المحيط الرأسمالي، وعلى رأسها القوى المنحازة للطبقة العاملة، والقوى المناضلة من أجل الاشتراكية في دول المركز. كان هذا ممكنا بفعل انهيارات لثوابت وأوهام وعود الرأسمال العالمي أمام حقيقة جائحة كوفيد19- وما تتيحه من تغيير كبير تتجلى معالمه في إمكانية نشأة جديدة لنظام عالمي متعدد الأقطاب يحتل فيه قطبان موقع الصدارة، القطب الامبريالي بقيادة أمريكا، وهو يعتمد من أجل فرض الهيمنة على القوة العسكرية والدولار كعملة عالمية والسيطرة على تنظيم الاقتصاد العالمي من خلال هيمنته على المؤسسات المالية والنقدية الدولية... ومن ناحية أخرى، تقف الصين قطبا صاعدا، وهي تقوم على اقتصاد قوي، سيادي ولكنه منفتح. يبدو أن الصين ليس لديها طموحات عسكرية ولا تشن حروبا ضد شعوب أخرى. إنهم يحترمون القانون الدولي ويبرمون اتفاقيات تجارية منصفة إلى حد ما مع دول أخرى...

في الفرص المتاحة هذه، تكون شعوب العالم قد تخلصت من مسلمات وبديهيات نهاية التاريخ والخضوع إلى أمر واقع لا يرتفع عن سلطات القهر الامبريالية. إن هذا الوضع، في مصلحة قوى التحرر الوطني في دول المحيط الامبريالي، وفي مقدمتها قوى الطبقة العاملة، والقوى الاشتراكية في المركز.

في سياق مغاير كهذا، بدأنا نشهد تجدر مواقف العديد من قوى اليسار حيث شهدت بعض الأحزاب التحريفية انقسامات أو أصبحت راديكالية. وعلى سبيل المثال، نذكر الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي)، والحزب الشيوعي السوداني، والحزب الشيوعي اليوناني، والحزب الشيوعي اللبناني. في حين وصل الحزب الشيوعي الماركسي-اللينيني إلى السلطة في النيبال وتطورت بعض الأحزاب الماركسية-اللينينية في بعض الدول سياسياً وبدأت في التأثير بشكل متزايد على الجماهير(بلجيكا والإكوادور).

إن الأخطار التي تتهدد الطبقة العاملة وعموم الكادحين بسبب الإجراءات التي تلجأ إليها الرأسمالية لتجاوز أزمتها المضاعفة بسبب الجائحة ستدفع بالطبقة العاملة والكادحين إلى النضال من أجل التصدي لها. ولذلك سنشهد، في المستقبل القريب، انفجار نضالات قوية توفر الفرصة للقوى المنحازة للطبقة العاملة للالتحام بطلائعها والعمل على بناء أدوات تحررها: أحزابها المستقلة عن البرجوازية والنقابات التي تخدم مصالحها.

إن توفر ظروف موضوعية إيجابية ليس كاف لتحقيق مهام التحرر الوطني. ونظرا لكون الطبقة العاملة وعموم الكادحين في دول المحيط هم الذين في مصلحتهم النضال، حتى النهاية، من أجل التحرر الوطني، فإن ضرورة بناء حزبهم أصبحت مهمة ملحة لا تقبل التأجيل. كما أضحت ضرورة لعبهم دورا هاما في بناء جبهة الطبقات الشعبية مهمة رئيسية، وبناء تمفصل سديد مع التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية والكادحة بشكل خاص، وعلى رأسها النقابات التي تخدم مصالح الطبقة العاملة بدلاً من خدمة الرأسماليين والأحزاب الثورية الماركسية التي تناضل من أجل تحررها من مخالب الامبريالية.

ومن القضايا التي يجب على القوى المنحازة للطبقة العاملة إعطاءها أهمية بالغة قضية البيئة. ذلك أنه، على عكس أنماط الإنتاج السابقة، تؤدي الرأسمالية حتمًا إلى تدمير الطبيعة. إن هذا الوضع خصب للغاية في مجال معركة الأفكار ضد الرأسمالية وهو كذلك مختبر تجارب للبدائل المطروحة. وفي هذا الإطار، من الأهمية بمكان العمل على ربط النضال من أجل البيئة بالنضال ضد الرأسمالية وبنضال الطبقة العاملة، باعتبارها الطبقة النقيض للرأسمالية، وذلك بالعمل على إما انضمام الجزء من الحركة البيئية الذي يربط الحفاظ على البيئة بضرورة القضاء على الرأسمالية إلى حزب الطبقة العاملة أو من خلال التحالف معه.

ومن المؤكد، أن العولمة تخلق الظروف الموضوعية للوحدة بين القوى الماركسية المنحازة للطبقة العاملة وتوفر تقنيات الاتصالات الجديدة أدوات لتعزيز العلاقات بينها ومع حلفائها. إننا نشهد اليوم محاولات جادة لبناء أممية مناهضة للرأسمالية في إطار القمة العالمية للشعوب والتي تضم أحزابا ونقابات وحركات شعبية وحركات اجتماعية تجتمع على أرضية مناهضة للرأسمالية والامبريالية والبتريركا والتطرف والتعصب الديني وغيره، ومن أجل الدفاع عن الموارد الطبيعية وحقوق النساء والحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وضمان حقوقهم وحقوق المهاجرين والشعوب الأصلية وكل المجموعات البشرية المضطهدة.

وفي نفس الاتجاه، وبناء على ما تتيحه دروس السيرورات الثورية في المنطقة العربية والمغاربية التي عرفتها ولازالت شعوب المنطقة وضرورة تدقيق أسسنا الإستراتيجية. حيث انطلاق هذه السيروات الثورية في المنطقة كان نتيجة لتعمق أزمة الرأسمالية النيوليبرالية وسيادة الاستبداد في هذه البلدان، وكذا لمراكمة الحقد على الأنظمة لما تتميز به من فساد وعمالة في الكثير من الحالات للامبريالية والصهيونية، باعتبارها الحلقة الضعيفة في سلسلة الرأسمالية الطرفية. وأن مجموع الجماهير المنتفضة التي نزلت إلى الشارع بقوة تطمح إلى التحرر من أنظمة الاستبداد والفساد.

لا تزال مهام المساندة والدعم لنضال الشعب الفلسطيني ضد الصهيونية والامبريالية من أجل استعادة كافة حقوقه على أرضه وإقامة دولته المستقلة عاصمتها القدس. والمساهمة في تحرير شعوب المنطقة من هيمنة الامبريالية والصهيونية والرجعية، ثم مهمة المساهمة في ترسيخ تصور ديمقراطي للوحدة يعترف بحقوق الشعوب عربية كانت أو غير عربية، تطوير وتوثيق العلاقات النضالية مع قوى التحرر الديمقراطية والاشتراكية، وعلى رأسها القوى الماركسية والسعي إلى أن تحتل هذه القوى موقعها في طليعة نضال شعوب العالم العربي من أجل التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية. المساهمة في بناء أوسع جبهة مناهضة للامبريالية، وخاصة الأمريكية، وللصهيونية في العالم العربي خاصة، والشرق الأوسط عامة والسعي لكي يكون الماركسيون في طليعة هذه الجبهة.

ترتبط مهام النضال ضد الامبريالية في الشروط الراهنة ارتباطا جدليا وممارسة عملية للنضال من أجل الديمقراطية وتحرر شعوب بلدان الأنظمة الاستبدادية التابعة. وهذا ما يفرض على القوى الديمقراطية والماركسية في المنطقة التوجه رأسا للعمل على بلورة شعار جديد للمرحلة واعتماد برنامج نضالي محوره تنظيم الطبقة العاملة وعموم الكادحين في إطارها النقابي الديمقراطي البديل وحزبها المستقل. وتوحيد كل النضالات الفئوية على أهميتها في نضال طبقي واحد ضد الفساد والاستبداد ومن أجل الحرية والمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية.

ترتبط مهام النضال ضد الامبريالية في الشروط الراهنة ارتباطا جدليا وممارسة عملية للنضال من أجل الديمقراطية وتحرر شعوب بلدان الأنظمة الاستبدادية التابعة. وهذا ما يفرض على القوى الديمقراطية والماركسية في المنطقة التوجه رأسا للعمل على بلورة شعار جديد للمرحلة واعتماد برنامج نضالي محوره تنظيم الطبقة العاملة وعموم الكادحين في إطارها النقابي الديمقراطي البديل وحزبها المستقل.

الحريات العامة بالمغرب بين القوانين والواقع

الانفتاح الحقوقي النسبي المرتبط بصعود حركة 20 فبراير 2011 لم يدم طويلا. فالحريات ما فتأت تتآكل من جديد والمتظاهرون والصحافيون والمدونون يرمى بهم في السجون.

فالعديد من التقارير الحقوقية المحلية والدولية ترصد تراجع الحريات العامة وخاصة حرية الرأي والتعبير والتظاهر السلمي بالمغرب وتؤكد على أن "الخطوط الحمراء لازالت حمراء في القوانين... وأشد حمرة في الممارسة".

وعلى سبيل المثال، قالت منظمة صحفيون بلا حدود RSF أن "موجة الضغوط القضائية ضد الصحفيين في المغرب تتواصل. فبالإضافة إلى المحاكمات التي استمرت لسنوات ضد العديد من الفاعلين الإعلاميين، انهالت المتابعات القضائية على الصحفيين من جديد، حيث تركزت التهم هذه المرة على مسائل أخلاقية تمس حياتهم الشخصية، مع استمرار استخدام المرأة كأداة في مثل هذه القضايا، علماً أن الظروف التي تجري فيها المحاكمات وما يصاحبها من تشهير وتغطية إعلامية مفرطة غالباً ما تحرم الضحية والمتهم بالاعتداء من بعض الحقوق الأساسية التي يجب أن تتوفر في مثل هذه الحالات. هذا وقد صدرت بعض الأحكام القاسية في هذا السياق، علماً أن العديد من الصحفيين والصحفيين-المواطنين ما زالوا يقبعون في السجن".

وقال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان أن "الحكومة المغربية الجديدة تستهل ولايتها بقمع حراك للمعلمين المتعاقدين، وأن السنوات الخمس الأخيرة في المغرب شهدت تعاقب 3 حكومات مختلفة على الحكم، لكنّ العامل المشترك بين جميع هذه الحكومات كان التعامل الأمني العنيف مع مظاهر الاحتجاج السلمية، ولا سيما حراك المعلمين المتعاقدين".

وأعربت المقرّرة الأممية الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير إيرين خان في تقرير رفعته إلى الدورة 44 لمجلس حقوق الإنسان في يونيو 2020، عن "جزعها من أن بعض الجهود المبذولة لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد19-) قد لا تستوفي معايير الشرعية والضرورة والتناسب، وهي قضايا، حسب التقرير، مثيرة للقلق...".

في ملف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نحاول تسليط الضوء على واقع الحريات ببلادنا ونتساءل حول أسباب تصعيد هذه الموجة من الهجوم على الحقوق والحريات التي استعرت مع جائحة كورونا، وحول مستلزمات النهوض بالحقوق والحريات

الحق في الاحتجاج وفي التظاهر السلمي

ذ. محمد صدق

الاحتجاج والتظاهر السلمي يعتبران من وسائل النضال للدفاع والمطالبة باحترام جميع الحقوق والحريات التي تكفلها جميع المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان. وحسب لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بمراقبة تنفيذ الدول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإنه "للناس الحق في التظاهر سلميا ويجب على الحكومات احترام القانون الدولي والسماح لهم بذلك".

إلا أنه ورغم مصادقة الدولة المغربية على العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان وتأكيد دستور 2011 في ديباجته على التزام الدولة ب"حماية منظومة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء"، وتنصيص الفصل 29 على أن "حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والانتماء النقابي والسياسي مضمونة ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات"، فإن القوانين المنظمة للحق في الاجتماع والتظاهر السلمي لازالت تخضع ممارستها لإرادة الدولة، وذلك يجعل الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي مرتبط بتصريح مسبق من السلطات. ولا يسمح بتنظيم المظاهرات بالطرق العمومية "إلا للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والهيئات المهنية والجمعيات المصرح بها بصفة قانونية والتي قدمت لهذا الغرض التصريح السابق المنصوص عليه أعلاه"، كما ينص على ذلك الفصل الحادي عشر من الظهير المنظم للتجمعات العمومية والذي يفرض عقوبات تتراوح بين شهر واحد وستة أشهر وغرامة تتراوح بين 1200 درهم و5000 درهم أو أحدهما على كل الأشخاص "الذين يساهمون في تنظيم مظاهرة غير مصرح بها أو وقع منعها" . وبالإضافة إلى القيود القانونية التي تحد من ممارسة الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي فإن أغلب الاحتجاجات والمظاهرات السلمية تواجه باستعمال القوة المفرطة والقمع والاعتداء على المتظاهرين السلميين وبالاعتقالات في صفوف المحتجين.

إلا أنه ورغم مظاهر التضييق التي تشهدها بلادنا على ممارسة الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي سواء من الناحية القانونية أوالواقعية كممارسة ممنهجة للسلطات، فإن ظاهرة الاحتجاج والتظاهر السلمي أصبحت من الأدوات الأساسية في نضال شعبنا المناهض لكافة أشكال الظلم والحكرة ومن أجل الديمقراطية وكافة حقوق الإنسان.

وقد أصبح الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي رغم التضييق والمنع مكسبا من كاسب نضال شعبنا انتزعهما بفض التضحيات التي قدمها ولازال يقدمها من أجل إقرار الحقوق والحريات متحديا بذلك القوانين الرجعية للدولة وقواها القمعية، وغدا ممارسة نضالية تشهدها جميع مناطق بلادنا في المدن والقرى النائية.

إن الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي يشكلان وسيلة للتعبير عن الرأي والتأثير والمشاركة في إقرار السياسات العمومية وأداة تستعمل في الصراع من أجل تحرير المجال العمومي من هيمنة السلطة، يجب على الدول أن توفر شروط ممارستها للجميع وبدون أي تمييز كيف ما كان نوعه وسببه.

إن الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي يشكلان وسيلة للتعبير عن الرأي والتأثير والمشاركة في إقرار السياسات العمومية وأداة تستعمل في الصراع من أجل تحرير المجال العمومي من هيمنة السلطة، يجب على الدول أن توفر شروط ممارستها للجميع وبدون أي تمييز كيف ما كان نوعه وسببه.

الحرب المنهجة ضد الحريات العامة و مستلزمات النهوض

حفيظ . إ

بعد "استقلال" البلاد سنة (1956) كان إخراج قانون النقابات (1957) وظهير الحريات العامة (1958) في المغرب سابقا حتى على الدستور (1962) في مفارقة عجيبة وغريبة في تطور البناء السياسي للدولة، وكان ذلك في الأرجح مخطط له لربح الوقت السياسي لإعادة هيكلة الدولة المخزنية ومكوناتها الطبقية المتجددة بعد "الاستقلال" ولكي يتم إفراغ المطلب الدستوري من كل محتوى ديمقراطي شعبي حقيقي، وفي انتظار تغير فعلي لميزان القوة لصالح التوجه المخزني العميق بعد تجويف "نشوة الاستقلال"، فكان لا بد من الاعتراف القانوني بالحريات المكتسبة في خضم عملية تعويض نظام الحماية بنظام التبعية، لكن بدون تأصيل ذلك الاعتراف في بنية دستور ديمقراطي يحمي الحريات العامة ويحمي الاستقلال بشكل استراتيجي، فما مسار الحريات العامة بعد حوالي 65 عاما على الاستقلال الشكلي؟ وما هي المداخل لمواجهة قمع الحريات ولبناء دولة الحريات وحقوق الإنسان الفعلية؟

سيرورة القمع السياسي ومحنة الحريات العامة من سيرورة التوجه الطبقي للحاكمين:

منذ الستينات خصوصا والطبقة البورجوازية التبعية السائدة والنظام المخزني تلوي عنق المفاهيم كالديمقراطية والحريات العامة والحق في التنظيم لتجعلها تتلائم مع سياقات استراتيجية الدولة القمعية والتبعية ثم مع ميولات الدولة البوليسية، ولقد كانت مرحلة الستينات وخاصة النصف الثاني منها، ثم مرحلة السبعينات مرحلة المواجهة المباشرة للقوى السياسية المعارضة للنظام وفي مقدمتها الحركة الاتحادية والحركة الماركسية اللينينية، ونتج عن هذا الصدام الطبقي السياسي انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان كالاختطافات والاعتقالات التعسفية والتعذيب والاغتيالات الجماعية إبان الانتفاضات الشعبية، وشكل الانتماء السياسي للمعارضة الجذرية وفصائلها صك اتهام وجريمة في نظر دواليب "الأجهزة" وشكل الانتماء النقابي والجمعوي بدوره تهمة وقلقا يجب التخلص منه، لكنه رغم القمع المستمر فإن الظروف الداخلية في المجتمع المغربي والظروف الدولية والإقليمية كانت تفرض وجود هذه التنظيمات وتفرض التعامل معها كأمر واقع لا يمكن اجتثاثه بقرار سلطوي مهما علا شأنه، وهذا ما سيدفع النظام المغربي مع تصدعه الداخلي بعد المحاولات الانقلابية إلى تجريب سياسة "الانفتاح"/ الالتفاف على قوى الحركة الوطنية الإصلاحية من خلال شعار "المسلسل الديمقراطي" و"الجبهة الوطنية" وفي نفس الوقت الاستمرار في القمع السياسي للمعارضين الجذريين والعمل على إضعاف المجتمع المدني المعارض.

وقد أدى استمرار هذا الوضع إلى انفضاح النظام المغربي دوليا في شروط كانت فيها العديد من المجتمعات تتسارع ديناميتها نحو التطلعات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان منذ تسعينات القرن 20 وخاصة بعد تفكيك أنظمة الكتلة الاشتراكية في أوروبا، مما دفع النظام المغربي إلى نهج خطة "المصالحة" مع ضحايا الانتهاكات الجسيمة ومحاولة التعامل مع المطالب الحقوقية والالتفاف عليها في نفس الوقت (انتهت بتوصيات رغم محدوديتها الكبيرة لم يتم تنزيلها)، وإدخال بعض مكونات المعارضة الإصلاحية لحكومة فاقدة للصلاحيات التنفيذية (حكومة التناوب) لتوفير القدرة على تجويف مطلب الديمقراطية والمطالب الحقوقية من بعدها الاستراتيجي.

قد استطاع النظام تجديد طاقاته وإعادة بناء قوته بفعل سياسة "الانفتاح المتحكم فيه" وسمحت هذه المرحلة للعديد من التنظيمات السياسية والمدنية بإعادة هيكلة عملها وبنياتها التنظيمية في ظل قمع مستمر لكن بحذر خوفا من إفشال مجهود دعاية "المصالحة" وفي ظل عمل حثيث من النظام على استقطاب الأطر والنخب اليسارية للعمل ضمن مشاريعه (خلق مجتمع مدني وسياسي موالي) ولتجويف مواقع قوى المعارضة الحقيقية بدل المواجهة المباشرة لها.

ورغم ذلك لم تستطع كل محاولات النظام الحد من نشاط المعارضة التقدمية، حتى مع ظهور قوى حركة الإسلام السياسي المنافسة لها في الشارع، وفي نفس الوقت لم تستطع الحركة النقابية التخلص من العوائق البنيوية في قياداتها البيروقراطية لتجعل منها قوة ديمقراطية حقيقية قادرة على تأطير جماهير العمال ليلعبوا دورهم في البناء الديمقراطي الشعبي المطلوب.

سيرورة متجددة من القمع المنهجي والاتجاه نحو المجهول:

رغم عمليات القمع المستمرة خلال الألفية الثالثة إلا أن ذروتها ستبدأ خصوصا مع 2012 حين تم الالتفاف على مطالب حركة 20 فبراير بدستور ممنوح بعد أن فشلت خطة المخزن في تهييئ مولود سياسي جديد من رحمه، وتم منح الحكومة للإسلاميين المخزنين لتجنب عاصفة "حركة الشعب يريد"، لكن انسياق وانصياع بعض مكونات حركة 20 فبراير مع المخطط والتفكيك لحركة 20 فبراير ومطالبها بوعي أو بدونه كان عاملا مساعدا على الردة المعلومة.

فلقد كان موسم 2014-2013 بداية مرحلة جديدة من الميول نحو استرتيجية الدولة البوليسية، كما وصلت ذروة هذا التوجه بالاتكاء على التطبيع مع الكيان الصهيوني 2020 في إطار استراتيجية محاور سيتم استغلالها لتقوية الاستراتيجية الأمنية لمواجهة المعارضة الشعبية المتنامية في الواقع وفي وسائط التواصل الاجتماعي.

لقد رجع النظام المخزني إلى أطروحة اجتثاث المعارضين والقمع التقني و"القانوني" لهم عبر مداخل قمعية متعددة:

- كل تنظيم غير ممخزن يجب القضاء عليه أو إضعافه أو تفكيكه، وشن الهجوم عليه وعلى مناضلاته ومناضليه بواسطة استعمال أدوات الإعلام المشبوه، وصولا إلى تلفيق التهم وكل الأساليب المنحطة، والضغط على النساء والشباب باستعمال البحث المحيطي للترهيب، وصناعة لوائح الفرز الأمني، واستغلال كل أطياف الانتهازيين وسط الحركة الجماهيرية للبلطجة من الداخل، وهي أساليب معهودة لم يتخلى عنها المخزن، بل عمل على تغييرها وتطويرها وتنويع أساليبها باستمرار.
- وفي هذا الإطار تمنع التنظيمات المستقلة عن المخزن من النشاط بحرية عبر:
- رفض تسلم الملفات القانونية: المئات إن لم يكن الآلاف من التنظيمات لا تتسلم السلطة ملفاتها القانونية (في تحدي سافر حتى للقوانين المعمول بها)، كما أن العديد من التنظيمات التي يتم تسلم ملفاتها القانونية لا تعطى لها وصولات الإيداع القانوني إطلاقا، أو لا تسلم لها في الحين كما تنص على ذلك قوانين التنظيمات الجمعوية والحزبية، أو لا تسلم لها وصولات الإيداع النهائية لعرقلة عملها وشلها، لأن هناك العديد من الأنشطة يشترط فيها التوصل بالوصل النهائي؛
- رفض استغلال القاعات العمومية وتحويل الكثير منها إلى قاعات تتحكم فيها السلطة وأزلامها بشكل مطلق؛
- تجفيف دور الشباب ودور الثقافة من كل فكر معارض أو نقدي، والاقتصار على فكر "إعادة الإنتاج" للدعاية المخزنية؛
- توقيف المنح عن الجمعيات المستقلة عن أجندة السلطة، وحرمان الحزب المقاطع للانتخابات من الدعم العمومي؛
- صناعة آلة دعائية من شبكة التواصل الاجتماعي والإعلام المخزني، وتنويع أساليب التجسس الالكتروني وغيره (فضيحة بيغاسوس...)؛
- إغلاق الإعلام العمومي في وجه الأحزاب والأفكار المعارضة؛
- مواجهة صحافة التحقيق بتلفيق التهم المفبركة؛
- منع موقف مقاطعة الانتخابات من التعبير عن أفكاره والدعاية لموقفه؛
- استغلال فظيع لمبرر الحظر الصحي لمنع الوقفات والتجمعات العمومية والاحتجاجات.

وفي المقابل:

- كل تنظيم موالي وإن كان من كرطون تقوم السلطة بتقويته ومده بكل عتاد الدولة لكي يكون له "إشعاع" في المجتمع؛
- تمييع الحياة السياسية بالتعددية الحزبية لأزيد من 32 حزب بنفس "البرنامج" يدل على درجة الإفساد السياسي، وكلها حتى وإن لم تحترم الشكليات القانونية فهي مرحب بها وبأنشطتها وبفسادها إبان الانتخابات وخارجها؛
- العمل على استقطاب الأطر المعارضة عبر عدة وسائل منها تقديم الريع أحيانا لإسكاتها أو تحييدها أو لتوظيفها كأدوات لتكسير بنية الفكر والعمل النضالي الحقيقي؛
- تقاوم الطبقات السائدة كل تنظيم مستقل عن أجندتها السياسية وخصوصا كل تنظيم يحمل هموم تسييس العمال والكادحين وتنظيمهم والوقوف إلى جانبهم، كما أن أحزاب الطبقات الوسطى (السوسيال ديمقراط) تضع لها خطوطا حمراء وتعمل باستمرار على تمييعها وإضعافها مستغلة تناقضاتها الذاتية وضعف أو غياب الوضوح الفكري والإيديولوجي والسياسي فيها أحيانا، وميوعة مفهوم "التيارات" في أوساطها.

في ضرورات مواجهة القمع وبناء الدولة الديمقراطية الشعبية:

ليس أمام القوى التقدمية والديمقراطية والحية سوى مواجهة آلة قمع الحريات وفرض احترامها من خلال كل المداخل الممكنة ومنها:

- أن النضال من أجل الحرية في التنظيم والتجمع والتظاهر والقيام الحر بالأنشطة الجماهيرية السياسية أو غيرها يدخل في برنامج عام للنضال السياسي من أجل الديمقراطية الشعبية؛
- أن النضال من أجل الحق في التنظيم هو نضال يندرج ضمن النضال الجبهوي العريض لتقوية أدوات الدفاع الذاتي ولفرض الحق في التنظيم (كافة اشكال التنظيم الجماهيري حقوقي أو نقابي أو سياسي أو غيره) كحق غير قابل للتصرف والشطط الإداري (منطق التعليمات)؛
- ضرورة مواجهة هذا الواقع بالدفاع عن الحقوق المكتسبة سياسة وقانونا وتوسيع الجبهة المناهضة لقمع الحريات، وفضح الباطرونا التي تمنع العمال من التنظيم النقابي أو تفرض عليهم تنظيمات موالية لها، واعتبار حرية التعبير والصحافة باب أساسي لبناء دولة الحقوق والحريات؛
- أهمية تكريس قيم التضامن المبدئي بين القوى التقدمية والديمقراطية والحية بدون حسابات صغيرة أو ظرفية، واعتبار الحريات العامة مكسبا جماهيريا تم تحقيقه بنضالات الشعب المغربي وتضحيات قواه التقدمية والديمقراطية ولا يجوز التفريط فيه بأي حال من الأحوال.

12-11-2021

الحريات النقابية بين القانون الدولي والقوانين المغربية ومحنتها في الواقع

الدريدي م الطاهر

الحريات النقابية في القانون الدولي

تعتبر منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، منذ تأسيسها سنة 1919، أن الاعتراف بمبدأ الحرية النقابية في صيغة الجمع، وسيلة لتحسين أوضاع العمال وإقرار السلام العالمي. ولذلك أقرت هذا الأمر في دستورها وأصدرت من خلال مؤتمراتها العديد من الصكوك التي تنص على الحقوق النقابية وعلى الحريات النقابية وتنظمها.

إلى جانب ذلك، تعتبر منظمة العمل الدولية الحريات النقابية هدفا أساسيا من بين الأهداف التي أنشأت من أجل الدفاع عنها، ومبدأ من بين المبادئ الرئيسة لعملها. وتشكل الاتفاقية الدولية رقم 87 الصادرة في 09 يوليوز 1948 حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، إضافة إلى الاتفاقية الدولية رقم 98 لسنة 1949 حول تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية مستندات ومراجع قانونية هامة وأساسية من بين مجموعة من الصكوك والمواثيق الدولية التي تؤكد على ضرورة احترام الحقوق النقابية كجزء أساسي من حقوق الإنسان وعلى حيوية الحريات النقابية لازدهار عالم الشغل في مجتمع ديمقراطي.

ويمكن تركيز أهم الحريات والحقوق النقابية، التي تقرها الاتفاقيات المذكورة أعلاه وإعلانات واتفاقيات أخرى، كإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والاتفاقية العربية رقم 8 حول الحريات والحقوق النقابية الصادرة سنة 1977 في:

- حق العمال، دون تمييز، في تأسيس المنظمات النقابية والانضمام إليها دون الحاجة إلى ترخيص إداري.
- الحق في وضع قوانينها التأسيسية والداخلية وتنظيم أنشطتها وبرامجها دون أي تدخل من السلطات الحكومية.
- الحق في الانضمام إلى اتحادات قطاعية وجغرافية ووطنية ودولية دون الحاجة إلى تصريح أو ترخيص مسبق.
- ضمان استقلالية النقابات وحمايتها من أي تدخل لأرباب العمل في تشكيلها وعملها وإدارتها.
- ضمان حق النقابات في ممارسة أنشطتها داخل الشركات وفي مقرات العمل.
- ضمان حق النقابات في المفاوضة الجماعية من أجل تنظيم شروط وظروف العمل وكل القضايا المرتبطة بعالم الشغل.
- ضمان حق العمال ونقاباتهم في الإضراب من أجل الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان حرية العمل النقابي وحماية العمال من كل القرارات والتعسفات بسبب النشاط أو الانتماء النقابي.
- حماية الممثلين النقابيين من أي تصرف يمكن أن يسيء إليهم أو يحد من ممارستهم لحقوقهم النقابية.
- حماية النقابات من أي حل أو إيقاف بقرار إداري، وتوفير الحصانة لمقراتها وتأمين مراسلاتها ومختلف اتصالاتها.
- حماية الأموال والأصول الخاصة بالنقابات من أي تدخل للسلطات الحكومية.

الحريات النقابية كما هي في القانون المغربي

بعد إقرارها دخلت الاتفاقية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي إلى حيز التنفيذ في يوليوز 1950، وبعد أزيد من 70 سنة لازال المغرب لم ينضم إليها؛ وهو ما يكشف حقيقة تعامل الدولة المغربية مع الحقوق والحريات النقابية ونظرتها لها وموقفها الحقيقي والفعلي منها، خلافا للخطاب الرسمي الذي يتم الترويج له حول الحريات وحقوق الإنسان بشكل عام.

ولا بد في هذا الإطار من الإشارة للحالة الشاذة التي يشكلها المغرب في مجال احترام الحقوق والحريات النقابية على مستوى منطقة المغرب العربي فقط، حتى لا نذهب أبعد من ذلك، حيث أن تونس قد وقعت على الاتفاقية 87 منذ يونيو 1957، ووقعتها موريتانيا منذ يونيو 1961، ثم انضمت إليها ووقعتها الجزائر ثلاثة أشهر بعد ذلك، في أكتوبر 1961. وتجد هذه الحالة الشاذة التي يشكلها المغرب في منطقتنا المغاربية تفسيرها في عدة أسباب وجب ترتيبها على الشكل التالي:

1 - عدم رغبة السلطة السياسية المغربية، الوثيقة الارتباط بفئات من الرأسمالية المتوحشة، في التقيد باتفاقيات أو قوانين دولية أو محلية تحدث أي نوع من التكافؤ في العلاقة ما بين العمال وأرباب العمل.

2 -عدم رغبتها كذلك بقبول مبدأ التنظيم النقابي للموظفين حاملي السلاح أو شبه حامليه، وهم فئة كثيرة ومتنوعة، وإصرارها في هذا الإطار على عدم القيام بالتعديلات الدستورية والقانونية التي سوف تتيح إمكانية انضمام الدولة المغربية للاتفاقية المذكورة.

3 - استمرار عقلية المناورة المخزنية، المتمثلة في الإقرار بالحريات النقابية وإفراغ هذا الإقرار من مضمونه، واتخاذه بذلك طابعا شكليا ودعائيا فقط عبر ربطه عمليا بمقتضيات قانونية تكبيلية؛ وهو ما يترجمه الفصل 8 من الدستور حول المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل

الجماعية، والفصل 29 من الدستور حول حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والانتماء النقابي والسياسي، إضافة إلى حق الإضراب ومحنة تقييده المتواصلة سواء بالفصل 288 من القانون الجنائي والمقتضيات الأخرى الجاري بها العمل، أو بما يسمى مشروع "القانون التنظيمي لشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب" الذي يتم الإعداد قصد تمريره.

4 - غياب الرغبة والإرادة السياسية الحقيقية لدى الدولة من أجل ضمان الحقوق والحريات النقابية التي يترجمها رفض استغلال الحكومة المغربية للإمكانيات التي يتيحها المنتظم الدولي، المتمثلة في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية رقم 87 مع تسجيل تحفظات الدولة المعنية حولها.

الحريات النقابية كما هي في الواقع ببلادنا

دون أدنى مجازفة يمكن الجزم أن الحقوق والحريات النقابية تعرف ضربا وانتهاكات متواصلة بأغلب القطاعات وكافة مناطق البلاد.

ففي القطاع العام يتواصل استهداف الحريات النقابية بمختلف الأشكال غير المعلنة من طرف المسؤولين بالإدارات؛ حيث لا يتم الاعتراف بالكثير من المكاتب النقابية، كما لا يتم تمكين أغلبها من وصولات الإيداع، فضلا عن غياب الحوار الذي أصبح مرفوضا وشبه منعدم في أغلب المؤسسات العمومية؛ ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى النموذج الفاضح المتمثل في "المكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة" (BMDA)، الذي يعكس الصورة الأبشع للإدارات المخزنية والمثال الأفظع في التضييق على الحريات النقابية على مستوى منطقة الرباط؛ إضافة إلى "أرشيف المغرب" وهو مؤسسة عمومية تابعة لوزارة الثقافة وتعرف رغم ذلك العداء والتضييق على الحريات النقابية؛ مسألة لا يدري المرء هل هي مدعاة للضحك أم للبكاء، لكنها تبين بشكل لا غبار عليه حقيقة واقع الحريات في دولة المخزن.

أما داخل مؤسسات القطاع الخاص، فقد أصبحت الحريات النقابية تعيش أزمة لم تعرفها قط من قبل وأصبح العمل النقابي ممنوعا ومحظورا على مرأى ومسمع من السلطات القانونية المفروض فيها حمايته، بل وبتزكية مفضوحة من طرف بعض الأجهزة؛ فقد خاضت الباطرونا في هذه المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية حربا ضروسا ضد العمل النقابي والحريات النقابية، ووجدت لأجل ذلك مختلف أشكال الدعم من طرف السلطات المحلية والسلطات الشغلية ومن طرف القضاء الفاسد؛ ونجحت إلى حد كبير في ضرب وحدة العمال والنيل من سمعة ومصداقية العمل النقابي، وزرع الخوف والتوجس من العمل النقابي وسط أغلب فئات الشغيلة، والتمكن بشكل كبير من تقليص جماهيرية العمل النقابي بالمنطقة؛ ويمكن تلخيص هذا الوضع بتعبير مجازي تكثفه جملة واحدة وهو "تحرير شبه تام للمناطق الصناعية في كل من حي الرحمة وسلا وتمارة وعين عتيق من العمل النقابي"، نعم "تحريرها" من العمل النقابي عبر حرب منظمة استهدفت النقابيين بمختلف الأشكال وتم طرد المكاتب النقابية، "بالجملة وليس بالتقسيط" وبرعاية ضمنية من طرف السلطات المحلية والشغلية.

ويمكن في هذا الإطار تعداد قائمة طويلة من مؤسسات القطاع الخاص بمنطقة الرباط، سلا... حيث تسحق الحقوق وتنتهك الحريات النقابية، نموذج مراكز النداء، سيتيل وويب هيلب وإيزوسيل وأمازون؛ وشركات أخرى نموذج شركة فوسيا بتيكنوبوليس لمعدات السيارات حيث تم طرد المكتب النقابي كاملا، وشركة باكوبروتيك للحراسة التي لا تعترف مطلقا بالعمل النقابي، ومطعم الشورى بأسواق السلام حيث تم طرد ثلاثة من أعضاء المكتب النقابي والتنقيل التعسفي لما تبقى منهم، وشركة (فورتكس) ومعمل عبد الحي بسة وشركة (فروت أوف دو لوم) حيث تم طرد المكتب النقابي وباقي النقابيين وشركة أفيتيما والمركب السياحي بالصخيرات وعمال المقاهي والمخابز، ومحنة عمال الوساطة (نموذج عمال النظافة والحراسة كما هو في التعليم وغيره من القطاعات)، ناهيك عن محنة عمال الأوطوروت.....والأمثلة كثيرة جدا ومتعددة.

ويبقى هذا جزء بسيط من واقع الحقوق النقابية ومحنة الحريات النقابية بمنطقة الرباط، سلا، تمارة...، ويمكن انطلاقا من هذا أن يتصور المرء واقع هذه الحريات على المستوى الوطني داخل المناطق الحضرية بمختلف القطاعات الصناعية والخدماتية والإدارية، دون الحديث عن القطاع الفلاحي وعن البادية المغربية؛ وهو ما يستدعي بكل إلحاح دعم وتقوية المقاومة النقابية العمالية وزرع قيم وروح التضامن وتغذيتها، فهي السلاح القوي للطبقة العاملة وعموم الكادحين، ومواصلة بناء وتقوية تنظيمات الدفاع الذاتي، وفي مقدمتها النقابية رغم ما يخاض ضدها من حرب ضروس، ثم أساسا المساهمة الفعالة في بناء تنظيمها السياسي المستقل؛ حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

الرباط في: 13 نونبر 2021

هامش التلاعبات الضريبية الوجه الآخر لغياب العدالة الجبائية

المهدي السهيمي

يتميز توزيع الضغط الضريبي بالمغرب، بكونه لا يتم وفق كيفية عادلة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، فعبء الضريبة على الشركات تتحمله فئة قليلة من المقاولات (حيث يؤدي 1 % من المقاولات ما قدره 80% من مجموع الضريبة على الشركات)، كما أن الضريبة على الدخل تعتمد في الأساس على المداخيل المتعلقة بأجور الموظفين والقطاعات المنظمة (73% من الضريبة على الدخل مصدره الأجراء).

ويرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول "le systéme fiscal marocain: développement économique et chésionsocile"، بأن التحليل الدقيق يبين أن الضغط الضريبي الناتج عن الضريبة على الدخل يبقى معتدلا بالنسبة إلى الأجور التي تقل عن 10.000 درهم شهريا. وعلى سبيل المثال، فإن أجرا قدره 5.000 درهم لا تتجاوز الضريبة الموقعة عليه نسبة 4 % تقريبا، وهي نسبة قد تنخفض إلى ما دون ذلك، حتى حدود 2 % ، إذا أخذنا في الاعتبار ما يتم إسقاطه من تلك الضريبة، في ارتباط بأداء القروض العقارية.

أما الأجور التي تبلغ 10.000 درهم، تطبق عليها نسبة 10 % تقريبا. وشعور الخاضعين للضريبة من أصحاب هذا المستوى من الأجور بارتفاع الضريبة يعود إلى المساهمات الاجتماعية أكثر منه إلى الضريبة. فضغط الاقتطاعات الاجتماعية حسب المجلس، يبلغ 22 % بالنسبة للأجور البالغة 5.000 درهم، و حوالي 18 % بالنسبة إلى فئة 10.000 درهم شهريا، ويبلغ مجموع الضغط الضريبي والاجتماعي ما قدره 22 % بالنسبة للأجور القريبة من الحد الأدنى للأجر، ليرتفع إلى 44 % بالنسبة إلى مستويات الدخل المرتفعة.

في حين يرى الأستاذ "نجيب أقصبي"، بأن الرأسمال ظل غير معني كثيرا بالضريبة وعائداته لا تساهم إلا بشكل ضعيف فيها، بينما تخضع عائدات العمل إلى ضرائب مرتفعة، وللاقتناع بهذا، يكفي أن نشير إلى أن فئة واحدة من ضمن الفئات الخمس المعنية بالضريبة على الدخل، هي فئة المأجورين، تساهم بحوالي ثلاثة أرباع إجمالي العائدات من الضريبة على الدخل، أما الضريبة على الشركات، فهي موضوع عمليات غش وتهرب كثيفة، حيث أن ثلثي الشركات الملزمة بالضريبة، لا تؤدي عمليا لأنها تعلن بانتظام أنها في حالة عجز .. بصفة عامة إن من يؤدون الضرائب بالمغرب هم أساسا المستهلكون، والأجراء، والقليل من المقاولات.

ارتفاع الضغط الضريبي على فئة اجتماعية دون أخرى يحيلنا مبدئيا إلى كون بعض الملزمين استفادوا من هامش التلاعب الضريبي، بالنظر لكون القانون الضريبي مجال مطاط ومرن، والملزمين بطبيعة الحال ليست لهم نفس الإمكانيات للتلاعب الضريبي (الذين يعرفون يقدرون، أو يجهلون تماما قواعد اللعب)، ووجود هذا الاختلاف هو الذي جعل الأستاذ "محمد شكيري" يقسم الملزمين سوسيولوجيا إلى ثلاث أصناف (ملزم بسيط، ملزم متوسط، ملزم كبير)، وكبار الملزمين هم الذين لديهم إمكانيات التصرف أو التلاعب في القانون الضريبي بالنظر لإمكانياتهم ومكانتهم.

والنظام الضريبي المغربي يتصف بالعديد من الاختلالات والثغرات القانونية، وتتمثل هذه الاختلالات في تواجد مجموعة من التكاليف القابلة للخصم التي يستغلها الخاضعون للضريبة للتهرب من ثقلها، حيث يمكن للشركة أن تلجأ إلى هذه المناورات بمساعدة محاسب جيد أو محاسب قانوني.

فقد أجاز المشرع بموجب المادة 10 من المدونة العامة للضرائب، خصم بعض التكاليف التي وقع تحملها أو الالتزام بها لأغراض الاستغلال، بحيث تتحدد الحصيلة الضريبية بعد استنزال مبالغ هذه الخصومات. ولئن كانت هذه الخصومات تروم من حيث المبدأ تخفيض تكلفة الإنتاج وتعضيد مسلسل مراكمة رأس المال داخل الشركات، لهدف رفع مستويات الاستثمار والإنتاج، فإن هذه الأهداف الظاهرة يجب ألا تغطي على حقيقة الأهداف المستترة لهذه الخصومات، خاصة حينما تعمد الشركات، سيما الكبرى منها، إلى تضخيم تكاليف الاستغلال كالمشتريات والمنتجات ومصاريف المستخدمين واليد العاملة والتكاليف الاجتماعية، أو خلق مصاريف وهمية وذلك بطرق احتيالية وملتوية. وكذلك يتيح خصم الاندثارات والمخصصات الاحتياطية مجالا واسعا للتهرب الضريبي.

يضاف إلى الحالات السابقة الأعمال التي يقوم بها الخاضع للضريبة من تقديم بيانات غير صحيحة أو أرباح قليلة لأسباب عديدة، منها تأخير دفع الضريبة ما أمكن، حيث يلجأ الخاضع للضريبة إلى إقامة دعوى ضريبية للحصول على قرار يوقف دفع الفوائد إلى حين البث في الدعوى. كما يقوم الخاضع للضريبة بترك النشاط الإنتاجي الذي يخضع إلى ضريبة مرتفعة، والانتقال إلى نشاط آخر خاضع لضريبة أقل أو معفى من أداء الضرائب.

ارتفاع الضغط الضريبي على فئة اجتماعية دون أخرى يحيلنا مبدئيا إلى كون بعض الملزمين استفادوا من هامش التلاعب الضريبي، بالنظر لكون القانون الضريبي مجال مطاط ومرن، والملزمين بطبيعة الحال ليست لهم نفس الإمكانيات للتلاعب الضريبي، وكبار الملزمين هم الذين لديهم إمكانيات التصرف أو التلاعب في القانون الضريبي بالنظر لإمكانياتهم ومكانتهم.

إضافة إلى ذلك، نجد هناك وسيلة أخرى للتهرب من أداء الالتزامات الضريبية، وهي المتمثلة في تقنية ترحيل العجز، فإذا كان الواجب الضريبي يتحدد بعد استنزال مبلغ الخصم، فإن الواجب لا يفرض إلا في حالة تحقيق ربح. أما في حالة تحقيق العجز نتيجة الصعوبات المالية أو تحملت خلال نشاطها المقاولة خسارة معينة، فإنها تنفلت من تحمل عبء الضريبة برسم سنة معينة، ويكون بإمكانها تأجيل الخصم إلى أرباح الدورة المحاسبية اللاحقة، في حدود أربع دورات محاسبية التي تلي الدورة التي حصل فيها العجز، ويشترط أن يتم إثبات الخسارة فعليا وأن يتم نقلها في إطار ذات المقاولة وليس من خزينة مقاولة إلى أخرى، وطول هذه المدة يفضي إلى ترحيل الخلل في المحاسبة إلى الدورات اللاحقة.

وأخيرا يلاحظ أن شركات مهمة تنشأ المقر الاجتماعي لها في المناطق المعفاة بشكل جزئي، والمناطق التي تحظى بامتيازات مهمة. لكن هذه الشركات تمارس نشاطاتها في مناطق أخرى خاضعة للضريبة، وهذا ما يتضح من خلال قيام العديد من الشركات بتأسيس مقرها الاجتماعي في المناطق الشمالية وكذلك في المناطق الجنوبية، لكن أغلب إن لم نقل جل نشاطاتها تقوم بها خارج هذه المناطق المعفية، مما يطرح إشكالية العدالة الضريبية والتنافسية بين الشركات.

وقد حددت منظمة " أوكسفام " في تقرير لها حول المغرب " Un Maroc égalitaire، Une Taxation Juste " تكلفة الخسائر الضريبية التي يتكبدها المغرب كل سنة بسبب التهرب الضريبي للشركات متعددة الجنسيات ب 24.5 مليار درهم، وهو رقم كبير جدا يتم تفويته سنويا على خزينة الدولة، حيث يمثل 2.34 % من الناتج المحلي الإجمالي.

المراجع:

- La commission spéciale sur modèle de Développement، Recueil des notes thématiques، des paris et projets de Nouveau Modèle de Développement ، Annexe 2، Avril 2021.

- Rapport du conseil Economique et social، le systéme fiscal marocain: développement économique et cohesion sociale، auto-saisine n° 9/2012.

- نجيب أقصبي، الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية في المغرب، تعريب نور الدين سعودي، مركز بنسعيد آيتا يدر للأبحاث والدراسات، الطبعة الأولى، 2017.

- أحمد إفقيرن، التشريع الضريبي وتخليق الحياة العامة إشكالية إرساء دعائم العدالة الضريبية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-مراكش، جامعة القاضي عياض، 2019-2018.

- أحمد إدعلي، الأبعاد السيوسيو سياسية للجباية المغربية نموذج الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل (2000-1990)، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية-أكدال، جامعة محمد الخامس، 2006-2005.

- Oxfam، « Un Maroc égalitaire، Une Taxation Juste »، 2019.

- نجيب أقصبي، نظامنا الضريبي يخدم الرأسمال ويزيد الضغط على الأجراء والطبقة المتوسطة، مقال منشور على موقع www.psu.ma تاريخ الإطلاع 14.04.2021 على الساعة 10:00 صباحا.

- " أقصبي: يتم تضليل المغاربة بأن مشكل الضرائب هو في نسبها على الشركات (النسب تنبح ولا تعض)"، مقال منشور على موقع www.psu.ma تاريخ الزيارة 2021.03.20 على الساعة 18:00 مساء.

- محمد شكيري، القانون الضريبي المغربي " دراسة تحليلية ونقدية"، سلسلة مؤلفات وأعمال جامعية، منشورات المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية، العدد49، دار النشر المغربية-الدار البيضاء، 2004.

في حوار مع المتحدث باسم الحزب الشيوعي السوداني فتحي الفضل مع صحيفة (اليوم التالي):

تراجع القوى السياسية عن ميثاق 2019 مهّد الطريق لحركة 25 أكتوبر!

أجرت صحيفة (اليوم التالي) السودانية حوارا مع المتحدث باسم الشيوعي السوداني فتحي الفضل حول المشهد الحالي في السودان من وجهة نظر الحزب الشيوعي السوداني ننشر نص الحوار:

- صحف الخرطوم حملت أمس تصريحات لـ(قحت (ب) تصور مآلات المشهد انتصاراً لها، وتقول إنها نجحت في قلب الطاولة على منافسيها، لمصلحة من تقيمون الأحداث الأخيرة؟

= الصراعات الداخلية لا تفضي إلا للهزائم، ولا مصلحة فيها لأحد، وذكرت هذا لصحيفتكم بعد المحاولة الانقلابية السابقة وقلت بالحرف أن أي انقلاب عسكري في فترة الحكم الانتقالي، هو حراك ضد الحرية والسلام والعدالة، ما حدث ليس بعيداً عن انقلاب القصر في 11 أبريل 2019 المسلسل مستمر منذ ذلك الوقت وحتى الأحداث الأخيرة، مسألة عدم المحاسبة والمساءلة على الانقلابات ومرورها جميعاً دون محاكمة رادعة ودون الرجوع إلى القانون والعدالة، هذا المسلسل الانقلابي والأرضية المهيأة له من (جنرالات الجيش) هي التي تسيطر، ما تم لم يكن مفاجئاً، وفق كل التحليلات والمتابعات، المشهد ومنذ أبريل 2019 تم نقله من جمهورية مصر العربية، وبالتالي عندما تنظر إلى حلقات السيناريو في مصر انقلاب طنطاوي ضد مبارك، فض اعتصام رابعة العدوية، بصورة ساعدت السيسي في القبض على السلطة، تجده ذات المشهد في السودان مضافاً إليه الحراك الجماهيري في الخرطوم والولايات، المشكلة عندنا أن اللجنة الأمنية للنظام المباد ظلت وما زالت مستمرة والأحداث الأخيرة تؤكد ذلك، لأنه لا يمكن لشخص واحد أو مجموعة صغيرة أن يقوم بتنفيذ انقلاب على السلطة!!

- هل 25 أكتوبر صنيعة الخلافات بين القوى السياسية، وما السلاح الأمضى لإعلاء صوت الثورة؟

= السلاح الأمضى لهزيمة هذا المخطط هو الشارع، إذا توحدت قيادة الشارع السوداني يستطيع بسهولة هزيمة هذه النوع من المخططات.

المهم هو أن ما جرى منذ الانتفاضة من أحداث هو الذي صنع 25 أكتوبر، يجب أن نتوقف عن ترديد عبارة الانقلاب كالببغوات، ولنبحث كيف سيتم التعامل مع ما حدث في 25 أكتوبر ويجب أن نسأل أليس الانقلاب العسكري في حد ذاته جريمة يعاقب عليها القانون، وهو ظاهرة باتت تتكرر كثيراً في البلاد مؤخراً، هذا ثالث انقلاب منذ الحراك ضد الإنقاذ، ولم نسمع عن محاكمة واحدة للانقلابيين، حتى ما شهدناه من ما تم من محاكمة المخلوع اكتنفته المشاكل حتى شبهه مراقبون بالمهزلة..

- × ما أهم العوامل التي مهدت لقيام حركة 25 أكتوبر؟

= عوامل كثيرة منها الأخطاء التي صاحبت التجربة منذ اندلاع الثورة وهذه يجب مراجعتها للتأسيس لدولة مدنية كاملة، وأهم ما يجب مراجعته تراجع القوى السياسية المدنية عن ميثاق 2019م، ولماذا تراجعت، ومعروف طبعاً من الذين تراجعوا، بدون تحديد مسؤولية هذه الأخطاء، لن نستطيع السير إلى الأمام مجموعة من العوامل أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن محوريتها التفريط في المواثيق، وعدم الوعي بما يحيط بإنجازات الثورة من المخاطر بالداخل والخارج، الكارثة بدأت بما يسمى بالحاضنة السياسية التي تحولت إلى حاضنة شرهة تركز على المحاصصات دون أي شيء آخر، ما جعلها نسيت المبادئ الأساسية للتغيير الحرية والسلام والعدالة، خلال ذلك تولدت الصراعات ونأت الأحزاب المشاركة في السلطة عن أي قضية تخص الشعب ومعاشه، بل حتى أبسط الخدمات اليومية من النظافة والمياه والتعليم، ولم تحفل هذه القوى حتى بالمواكب التي خرجت في العاصمة للمطالبة بهذه الخدمات الضرورية، وأهمل بصورة غريبة أهم بند في ميثاق يناير 2019 وهو البرلمان الشعبي الذي يمثل الرقابة الشرعية والسلطة التشريعية في مجلسها التشريعي، هذه العوامل كانت كافية في تقديري لاختراق الحكم الانتقالي.

- × استرداد الثورة، شعار مطروح في الشارع السوداني، ما السبيل لتحقيقه؟

= استرداد الثورة هذه المرة، لا نود تكرار تجربة ثورة ديسمبر، نريد أن تبدأ من القواعد ثم ننطلق إلى أعلى، الانطلاق من لجان المقاومة وتجمع المهنيين ولجان التسيير، اللجان الخدمية، هذا بالإضافة إلى بعض الأحزاب الحريصة على التحول الديمقراطي، هؤلاء عليهم الجلوس لتحديد كيف يمكن تفادي أخطاء التجربة السابقة.

- × النخب السياسية تشعر بخيبة أمل بالتأكيد بعد 25 أكتوبر لا سيما المشاركون في الحكومة، ما السبيل لتجاوز الأزمة؟

= النخب السياسية يجب أن تستمع للجماهير، هذا هو الوقت لالتفاف النخب حول الجماهير وليس العكس، هذه التنظيمات يجب أن يتم إخراجها وتمثيلها في مجلس جديد، وأن يتم تجديد الوثيقة الدستورية التي داست عليها أقدام العسكر، ليكون منوطاً بها تكوين مجلس للسيادة، يشكل حكومة لتصريف الأعمال.

- × برأيكم إلى أي سيناريو تتجه اليه البلاد وفق ما تم في 25 أكتوبر؟

= تقديرنا يمكن أن يتجسد بأحد خيارين مطروحين الآن، وهما ما يطرحه المجتمع الدولي وهو العودة لما قبل 25 أكتوبر

> **لم تنته، الثورة لا تموت، أكتوبر وأبريل وديسمبر ثورات شعبية ما زالت تعيش، وهي التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة المتقدمة من الثورة الديمقراطية والتمسك بالتحول الديمقراطي، وستظل ثورة ديسمبر المجيدة معلماً بارزاً في الحركة الوطنية نستند على عليها ونتحرك وفقها.**

وهذا يعني عودة رئيس الوزراء حمدوك، الذي يشترط إطلاق سراح الوزراء المعتقلين وعودة حكومته كما كانت، أو تكوين حكومة جديدة الرؤية ليست واضحة حولها، هل ستكون عبارة عن كفاءات وطنية وجهات تخصص مستقلة، ومهما يكن من أمر نقول، إن هذا لا يسكت أو ينتقص من القضايا الرئيسية، فهل تصحيح مسار الثورة يعني تشكيل حكومة برئاسة حمدوك؟.. لا، تصحيح المسار في السلطة التي تحمل مطالب الجماهير، نحن نسعى سعيا حثيثاً لإقامة سلطة تخرج عن الخيارين السابقين، كم مرة قامت الوساطات الداخلية والخارجية وقعدت، لتبقى الحقيقة المرة ماثلة للعيان، أي شراكة حكم بلا أسس موضوعية لإقامتها لن تنجح، لأن أحد الطرفين سيسعى للاستحواذ على السلطة، طالما أن الشركاء أغراب لم يختر كلاهما الآخر وفرضته عليه ظروف سياسية معقدة، والفيصل والحل في وجود السلطة التشريعية الوطنية العادلة.

- ×الشارع يشهد صمتاً وهدوءاً ملحوظين بعد حراك 30 أكتوبر، لماذا من زاويتكم؟

= الصمت الذي يسود الشارع لن يستمر طويلاً، استراحة محارب، والشارع صمت بعد هدير مشرف بعد الانقلاب مباشرة، الرهان الآن على توحيد الجماهير في قيادة مركزية تقود الشوارع في كل البلاد، والأيام القليلة القادمة ستشهد صحوة المارد الجبار شعب المتاريس، ستتكرر تجربة 30 أكتوبر التي هي مثال رائع لهذا الشعب الحر الأبي، الملايين خرجت في الخرطوم وبحري وأمدرمان، وعشرات الآلاف خرجوا في الأبيض وكوستي والقضارف ودارفور وعطبرة وكل بقاع السودان، والعمل يسير على قدم وساق الآن لإيجاد مركز موحد للشوارع التي لا تخون.

- × ما حجم بصمات الخارج في أحداث 25 أكتوبر من وجهة نظركم؟

= الخارج يتابع المشهد بدقة متناهية ويعمل على حماية مصالحه دون ريب، ويحقق ذلك بفرض هذه المصالح على المكونين العسكري والمدني بالقدر الذي تسمح به هذه المكونات ووفق الظروف المحيطة بكل وبالقوى الخارجية نفسها، لكن وفق الراهن المعيش لا العسكري ولا المدني بوسعهما الوقوف في وجه القوى الخارجية، فبينهما ملفات البنك الدولي، السياسات الخارجية ورفع اسم البلاد من الإرهاب وقائمة طويلة من عناصر التشبيك الدولي منتشرة تداعياتها الموروثة من الأنظمة السابقة، وهذه أيضاً تحسمها الجماهير إذا ما وحدت صفوفها.

- × ملفات العدالة والفساد لم تغلق خلال الحكومة الانتقالية، هل ستذكي تلكم الملفات جذوة الثورة؟

= بالتأكيد نعم، مطالب العدالة ما زالت تراوح مكانها وأهمها مجزرة القيادة العامة، وكذلك حل المليشيات، واسترداد الأموال المنهوبة، لأن لجنة إزالة التمكين المجمدة قراراتها كانت فوقية، وتفتقر للسند القانوني.

- × البعض يربط ما تم في 25 أكتوبر بملفات تسليم البشير للجنائية ومجزرة القيادة العامة تتفق أم تختلف؟

= أعتقد أن كل هذه الملفات خاضعة للمناورات والمساومات، ولا يمكن الجزم فيها، وأمامها مساحة للتفاوض، إما لتسليم البشير بدون المتهمين الباقين، أو محاكمة البشير والمتهمين في السودان، وعدد من النقاط تراجع مع المجتمع الدولي، الملف الشائك الآخر هو مجزرة فض الاعتصام في القيادة العامة من نفذوا الجريمة ما زالوا موجودين في السلطة.

- × التوقيعات والبيانات الرسمية بعد 25 أكتوبر باسم القوات المسلحة، هل هو إجماع من الجيش لقيادة البلاد؟

= الجيش لا ينقلب على السلطة بأكمله، يجب أن ننتبه لذلك، الجنرالات الذين هم في الرتب العليا ومن كانوا ضمن اللجنة الأمنية لنظام البشير هم من قاموا بالانقلاب، لا يجب أن نقع في الفخ.

× هل سينتظر الشعب السوداني ثلاثة عقود أخرى لتحقيق ما ذهبت إليه؟

= مسألة متى هذه لها مستحقاتها ومداها الزمني الذي ليس بالضرورة أن يكون طويلاً، عندما بدأنا العمل المنظم لإسقاط الإنقاذ كان ذلك في العام 2010، وانطلقت الانتفاضة في 2018م، المهم أن الحركة الجماهيرية اليوم وصلت مستوى متقدماً من الوعي يجعل مقدرتها على إعادة الأمور إلى نصابها مسألة مفروغ منها.

- × ديسمبر والحكم الانتقالي وصراعاته، ما الذي أفرزته التجربة من إضافة للشارع السوداني يواجه بها ما استجد من الأحداث؟

= عندما تتكرر (الملهاة) تكون سالبة، ليس بالضرورة أن يتم ذات السيناريو لتراص نفس الصفوف الذي تم في يناير 2018، الآن لدينا سلاح لم نكن نملكه بصورة كاملة وهو لجان المقاومة، تجمع المهنيين و(قحت) بينهما (بون) واسع، لكن لجان المقاومة هي الجندي الوحيد الموجود على الأرض الآن، وهذه اللجان بدأت تظهر كقوة مستقلة ضاربة في الوعي والتنظيم في العامين الماضيين، كما شاهدنا في حراك 21 و30 أكتوبر، هناك أيضاً الأجسام واللجان المطلبية، ساكنو المعسكرات في دارفور، حركة عبد الواحد وحركة الحلو، منظمات المجتمع المدني، هذه القوى وغيرها إن وحدت قيادتها فهي مؤهلة لإحداث تغيير مدني وطني يفضي إلى تحول ديمقراطي حقيقي.

- × كانوا يتحدثون عن اختطاف الثورة، واليوم يتحدثون عن نهاية ثورة ديسمبر، هل أمام الشعب الإعداد لثورة جديدة؟

= لم تنته، الثورة لا تموت، أكتوبر وأبريل وديسمبر ثورات شعبية ما زالت تعيش، وهي التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة المتقدمة من الثورة الديمقراطية والتمسك بالتحول الديمقراطي، وستظل ثورة ديسمبر المجيدة معلماً بارزاً في الحركة الوطنية نستند على عليها ونتحرك وفقها.

حول تشكل البرجوازية الصغيرة

من كتاب الصراعات الطبقية بالمغرب – ابراهام السرفاتي

حتى التيارات السياسية والإيديولوجية، التي كانت آنذاك تعبيرا عن البرجوازية الصغيرة، لم تكن تتصور "التنمية" سوى عبر سبل تكنوقراطية مطابقة في العمق لتطور رأسمالية دولة. ولم يكن الأكثر تقدما من الساسة ممثلي تلك التيارات، وأكثرهم وعيا بضرورة أشكال سياسية "للتنمية" وليس فقط تقنية-اقتصادية، نقصد المهدي بنبركة، يتصور آنذاك تلك الأشكال السياسية سوى كاستنساخ للبنيات الديمقراطية القاعدية بأوربا الغربية (الكومونات). وكانت كل محاولة، غير واردة في تلك الأوساط، لإحياء البنيات الجماعية الفلاحية القديمة، تعتبر في الحال رجعية.

صحيح أن تلك البنيات قد تتيح، بفعل تقهقرها تحت عبء صعود النظام القايدي، هكذا تأويلا. ومن جهة أخرى كان هذا اللبس ما طبع انتفاضة قبائل تافيلالت في العام 1957 بقيادة القايد الكبيرّ عدي اوبيهي. لكن حيثما تمكنت مقاومة الجماهير الفلاحية، لأسباب تاريخية قد يطول تناولها هنا، من المحافظة أكثر على طابعها الجماعي والمدافع عن الإثنية في الآن ذاته، اتخذت طابعا آخر مغايرا (رغم المحاولات الغوغائية بقصد الاحتواء لكن غير المجدية التي قام بها المحجوبي احرضان، رجل النظام القايدي بامتياز). وتلك كانت حالة انتفاضة قبائل ايت ورياغل بالريف من نوفمبر 1958 إلى فبراير 1959، كونفدرالية القبائل ذاتها التي كانت قلب حرب الريف في سنوات 1920 وكانت أيضا قاعدة لوجيستية لجيش التحرير بالشمال في 1956-1955، لا بل حتى مَدّته بمقاتلين.

عند اندلاع هذه الانتفاضة، خريف العام 1958، كان التكتل السياسي المتمثل بحزب الاستقلال، الذي أتاحت حينئذ وحدته الداخلية حول"وحدة وطنية" مزيفة تحييد الجماهير الشعبية المدينية والقسم الأعظم من القرى، مخترقا بتناقضات بات تجاوزها متعذرا. والحال أنه بالنسبة للحكم، يتعين قبل سحق انتفاضة الريف التأكد من تحييد القوة المنظمة الوحيدة التي كان استقلالها لا يزال خطرا على أهداف الطبقات الاجتماعية التي كان تعبيرا عنها، أقصد النقابات العمالية المتحدة في الاتحاد المغربي للشغل. وبواسطة مناورة سياسية مذهلة أدرك القصر، محاطا بمستشاريه السياسيين المغاربة والفرنسيين، سرها في سنوات 1956-1955 تلك - سر اللعب على حذر الساسة الإصلاحيين إزاء الجماهير الشعبية- أسند محمد الخامس في ديسمبر 1958 عبء الحكومة إلى من كان ضمن قادة حزب الاستقلال مرتبطا مباشرة بقيادة الاتحاد المغربي للشغل والمعارض صراحة في الآن ذاته لجناح الحزب اليميني، عنينا عبد الله ابراهيم.

بعد فعل هذا، وسنرى لماذا كان الأمر كافيا، أصبح الحكم طليق اليدين لتحطيم الانتفاضة الريفية. وبأوامر مباشرة لمحمد الخامس، وباستناد إلى كل القوى السياسية بالبلد، كان ذلك في الميدان عمل القوات المسلحة الملكية التي يقودها بعين المكان الأمير ولي العهد الحسن ومن كان آنذاك الكولونيل أوفقير. كان القمع الممارس ضد هؤلاء الفلاحين المسلحين بالحجارة، وأولا ضد نسائهم وأطفالهم الباقين بالقرى، مرعبا ووحشيا لدرجة أن الباقين منهم أحياء لا يزالون بعد 15 سنة يرفضون أن يحكوا ذلك لأطفالهم. وبالمقابل في العام 1972، وبعد الموت المعروف لاوفقير، أثار الحسن الثاني ذكرى علاقته مع أوفقير خلال سنوات 1956- 1960 بالتعابير التالية: "كان هو ضابطا شابا وأنا أعزبا أمضينا معا سنوات رائعة !"

بعد بضعة أسابيع من هذه "العملية"، كان عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد يطيران إلى تطوان بقصد أن يدرسا هناك "إعادة البناء الاقتصادي للشمال" !

هذا لأنه تحت ظل هذا الحكم الفعلي الذي أتينا على ذكر بطولاته من 1956 إلى 1959، ذلك الظل الذي يموهه بالمقابل، كانت ثمة "حكومات" مكونة من رجال غالبا ما كانوا متحدرين من القوى السياسية، حزب الاستقلال أساسا وحتى حصرا منذ ابريل 1958. لكن يجب توضيح أن الماسكين بحقائب الداخلية والدفاع داخل تلك الحكومات كانوا دوما، حتى إن انتموا شكليا إلى

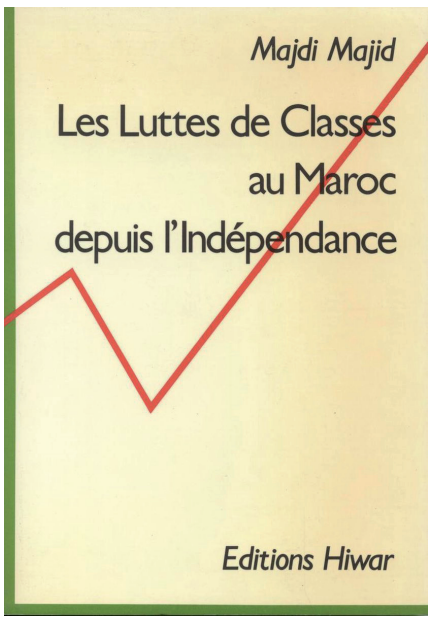

حزب الاستقلال، رجالات مشدودين إلى القصر وإلى ذلك الحكم الفعلي الذي كانوا يمثلونه، وذلك بروابط إيديولوجية عميقة (كديرة، المحمدي) أو اقتصادية (احمد اليازدي).

باستثناء تلك "المجالات المحفوظة"، كان لتلك الحكومات مع ذلك بعض الاستقلال لم تنعم به قط أي من الحكومات اللاحقة. استقلال كان ثمرة ميزان قوى آنذاك بين الطبقات السائدة التي تشهد إعادة هيكلة سياسية واجتماعية (البرجوازية الكبيرة الكمبرادورية وكبار ملاكي الأراضي) والطبقات الوطنية المتوفرة على منظمة سياسية - البرجوازية الوطنية المدينية والقروية والبرجوازية الصغيرة المدينية) أو اجتماعية (الطبقة العاملة). وقد رأينا كيف جرى استبعاد الفلاحين الصغار والمتوسطين من كل إمكانية تعبير سياسي واجتماعي، مباشر أو مداور. كما كان ذلك الاستقلال الثمن الممنوح للقوى السياسية والاجتماعية الممثلة لتلك الطبقات الوطنية مقابل حيادها، إن لم يكن دعمها، إزاء ما قام به الحكم من المشار إليه أعلاه. (كان هذا الثمن يضاف إلى أسطورة "الوحدة الوطنية" حول الملك المشار إليها آنفا وكان يعطيها بعض القوام).

الصراعات الطبقية بالمغرب - ابراهام السرفاتي

من كتاب: Majdi Magid:Les luttes de classes au Maroc depuis l'indepodance

الشباب والماركسية

يوسف أحا

بحكم الوضعية الاجتماعية الاقتصادية وحتى العمرية، فالشباب يعتبر أكثر فئات المجتمع حساسية من تغيرات الظروف الاقتصادية والسياسية، هذه الوضعية التي تجعلهم في الصفوف الأمامية للثورات والانتفاضات وفي كل الأشكال الساخطة من أجل تحسين وتغيير ظروف وشروط عيشهم.

وتجعلهم في نفس الحين يتبنون آراء تعادي الأيديولوجيات المهيمنة والمتسببة لهم في واقعهم المرفوض إلى حدود عزلة يعتبرها الشباب حيف وتسلط في حقهم.

إلا أن الأفكار المتراكمة في ظل التمرد على الواقع المعاش تنقسم إلى أقسام متعددة، ووجب التركيز على ثلاث منهم.

هناك من يحمل في عمق تفكيره، الفكر النقدي المتنور عموما والمبني على تحليل مادي وعلمي، على وجه الخصوص، الفكر الماركسي، وهذا ما شهده المغرب منذ البدايات الأولى لنشأة اليسار الجديد (لنا عودة للموضوع). بالمقابل يخترق صفوف الشباب فكر التطرف والتعصب المعادي لكل أساليب التعايش وعدم القبول بالآخر خاصة منذ العقد الأخير للقرن العشرين، أما القاعدة الأكبر تتميز هي الأخرى بفقدان الثقة في ما هو سائد رغم أنها تتركن أملا في التغيير لكن "كيف" ذلك ومتى" لا تبحث عن الإجابة.

عودة للنقاش الأهم المرتبط بالشباب والماركسية، فعلى الشباب أن يتعرف على الماركسية، إنها نظرية تقوم على ثلاثة أسس وهي المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية المبنية على تفسير التاريخ ونظريات في الاقتصاد التي تحيط بما يسمى (فائض القيمة). كما أنها أي الماركسية ترى العالم كوحدة جوهرها المادة، وأن الأفكار ما هي إلا انعكاس عن المادة المشكلة للواقع الملموس وطبعا ليست في حالة سكون بل هي في حركة تصاعدية مستمرة ينتج عنها تغيرات كمية تتجمع فتتحول إلى تطورات نوعية.

من هنا على الشباب أن يتعلموا مسألة مهمة وهي أن القوة المحركة للتاريخ مادية وهي أسلوب إنتاج الحاجات المادية وتوزيعها بما في ذلك قوى الإنتاج وعلاقاته.

إن الماركسية رأت أن المجتمع الإنساني مر بمراحل تطور التاريخ بدءا بمرحلة المشاعية البدائية ومرحلة الرق والعبودية والمرحلة الإقطاعية والمرحلة الرأسمالية بكل أطوارها.

أضف على ذلك أن الشباب أيضا يجب أن يكتشف أن الماركسية فلسفة مادية ترى أن وجود الإنسان هو من يحدد شعوره وعندما تبلغ قوى الإنتاج مرحلة معينة من التطور تصطدم مع علاقات الإنتاج القائمة، وبشكل آخر لابد من أن تتحول هذه العلاقات لتنتج نظاما جديدا يلائم العصر.

إذن هنا الماركسية ترى أن الحياة تتقدم في اتجاه الأمام عكس أنه لا يمكن أن يعود التاريخ إلى الخلف وهي بهذا فلسفة تقدمية، وفكر تقدمي تنويري كما تمت الإشارة سابقا.

اليسار الماركسي بالمغرب وشروط النشأة

برز الشباب الماركسي بقوة في المغرب مع ظهور الحركة الماركسية اللينينية التي اكتسحت الشبيبة التعليمية من طلبة وتلاميذ خلال ستينيات القرن الماضي.

كانت تجربة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وتداعيات انتفاضة 23 مارس بالدار البيضاء سنة 1965، وإعلان المغرب لحالة الاستثناء.

كما كان لنكسة سنة 1967، تداعيات من ضمنها فشل الأنظمة في المنطقة العربية في تحقيق التحرر لشعوبها، تأثيرات كبيرة على اليسار المغربي عموما، وعلى الشباب المتعلم منه خاصة، في الدخول في نقاشات حول الخيارات التي يمكن أن يلجأ إليها اليسار لمواجهة التطورات الجديدة، الشيء الذي شكل أرضية خصبة ومناسبة، لتبلور الحركة الماركسية اللينينة المغربية، التي خرجت تشكيلاتها الأساسية عبر الانشقاق عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (منظمة 23 مارس)، ومن حزب التحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي سابقا)، (منظمة إلى الأمام).

فقد أدى تعطيل الحياة السياسية، إلى تنامي الشعور بعدم جدوى الأحزاب التقليدية، كما أدى احتواء المنظمات النقابية إلى شعور مناضلي الطبقة العمالية باغتيال تطلعاتهم، فيما لعبت الثورة الطلابية في فرنسا سنة 1968 دورا هاما حول حتمية تجميع فئات المنبوذين والمهمشين والحركة الطلابية إلى جانب القوى العمالية وطبقة الفلاحين لتركيب الخط الثوري الجديد.

كما شكلت حركة 20 فبراير سنة 2011 فرصة ذهبية للماركسين الشباب المغاربة لاسترجاع النقاش حول الفكر الماركسي إلى الواجهة، إلا أن تراكم الأخطاء عجل بالتخلي عن ذلك وطفت الصراعات على السطح.

محكيات الطاكسي في زمن كورونا (6)

يوسف الطالبي

الثامنة مساء هي الموعد الذي حددته الحكومة لتغلق جميع المحال أبوابها، حينما تدق التاسعة يجب أن يكون الناس في بيوتهم، تنصب الشرطة بعد ذلك سدودا على الطرقات وفي كل مدارة، سيارات القوات المساعدة تبدأ في التحرك قبل الموعد مشغلة أضواءها الخضراء ومنبهاتها، عون يحث الناس عبر مكبر الصوت على التعجيل بالإقفال وإخلاء الشوارع.

الوقت خريفا، وبدء العمل بالتسعيرة الليلية يحين أيضا الساعة الثامنة، أمام سائقي سيارات الأجرة ساعة واحدة للاستفادة مما يدعم به العمل بالتسعيرة المسائية مداخيلهم،، تعرف حركة الناس والعربات ارتفاعا وتسارعا، يسابق الناس الزمن للوصول إلى بيوتهم قبل الموعد، وتنتج عن ذلك حركة كتلك التي تسبق آذان المغرب في شهر رمضان، أحوال أغلب الناس لا تحتمل أداء غرامات بسبب خرق حالة الطوارئ الصحية، والأسوأ هو أن تصطادك دورية الشرطة وتأخذك إلى مقر الدائرة حيث ستبقى في وضع الموقوفين حتى الصباح، يحرر لك محضر بعد أن يتم تجميع كل من أوقفوا خلال تلك الليلة.

يسمح للطاكسيات أن يبقوا في الشوارع، حتى إلى ما بعد موعد سريان حظر التجول، ليس هناك من توصية أو إشارة إلى ذلك فيما تنشره وزارة الداخلية من تعليمات، لكن يعتقد السائقون أن سبب عدم تغريمهم من طرف ممثلي السلطة هو احتمال حاجة الحالات الاستثنائية لوسيلة نقل بالليل، أطر الصحة أو عناصر الشرطة، مسافرون بطائرة وصلت ليلا لمطار المدينة، ركاب القطار الأخير الذي يصل بعد الحادية عشرة بعشر دقائق، مرضى يحتاجون للوصول للمستعجلات، نساء حضرهن الطمث، لكن هذه الاحتمالات لن توفر شغلا لأربعة آلالف وثلاث مائة سيارة أجرة بين صغيرة وكبيرة، إذا لم يكن السائق قد حقق ما يغطي مصاريف السيارة ومقابل تعب يومه، يكون كمن عاد منهزما من حرب، السهر لن يفيده، قبل كرونا كانت مراكش لا تنام، على مدار الاربعة والعشرين ساعة هناك في الشوارع من يطلبون وسيلة نقل.

الجو ماطر والانارة في شارع الشاطبي خافتة، لولا الضوء المنبعث من الدكاكين التي تتهيأ للإغلاق لتعذرت الرؤية، أضواء سيارته المهترئة لا يكاد يرى حتى انعكاسها على الإسفلت أمامه، من زقاق مظلم يخرج من تالوجت، انبلجت ملوحة راغبة في الطاكسي، لاحت له كطيف، لم يتبينها بشكل جيد، كاد يتجاوزها،

حين استوت على المقعد المجاور له، ظهرت له بوضوح، فتاة في عقدها الثالث، شعر أملس وحاجبين وأشفار حالكة السواد تكسّر شدة بياض بشرة صافية، كانت ترتدي بدلة رياضية ذات لون وردي، تشد صدرا ملحوظ النتوء وأفخادا مكتنزة، وقت الخروج هذا وجلوسها على المقعد الأمامي ولباسها، كلها مؤشرات تجعل فكره يصنفها ضمن نوع خاص من الزبناء

– خويا.. واش،يمكن نكمي؟

سؤال جعل شكه يكاد يكون يقينا، ليس له موقف دائم وتابث من مسألة تدخين الزبناء في سيارته، يسمح بذلك مرات، ويعترض في أخرى، حالة مزاجه وانتظاراته من الزبناء، هي ما يقرر، حينما يحمل زبونا من المطار، لا يبدي اعتراضا على أن يشعل لفافة تبغ، وليصبغ على موقفه طابعا إنسانيا، يعلق أنه يتفهم أن الزبون لم يدخن من قبل أن يدخل مطار البلد القادم منه، وخلال زمن الطيران ثم الوقت الذي تأخذه إجراءات ختم الجوازات واستلام الامتعة وتفتيشها، ولهذا لا بأس من السماح له بذلك، في حقيقة الأمر، هو لا يكترث منذ متى لم يدخن الزبون، ولكن يسعى لأن يخلف انطباعا إيجابيا عنه لدى الزبون، خاصة وأنه سيستغل مسافة الرحلة إلى الفندق ليعرض عليه خدماته خلال مقامه بالمدينة.

يحفظ عن ظهر قلب عرضا موجزا بالفرنسية والانجليزية يقدم من خلاله مراكش، مدينة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، المدينة العتيقة المسيجة بالأسوار، حيث توجد الساحة والمآثر والأسواق، القسم الجديد الذي شيده المعمر، وهناك تتركز المطاعم والعلب الليلية ومراكز التسوق العصرية، ثم منطقة النخيل، الواحة التي تحيط بمراكش حيث يمكن للسائح أن يستمتع بركوب الجمال او الدراجات الرباعية. بعد العرض عن جغرافية المدينة، واقتراح أن يكون دليل الزبون في زيارة للمدينة، ينتقل الى سرد رحلات يوم واحد، وادي اوريكة، الوديان الثلاث، صحراء أكفاي Agafay ، مدينة الصويرة، شلالات أوزود، وفي غمار محاولاته بيع خدماته كان يحاول التقاط ما يفيده في تحديد اهتمامات الزبناء، والتركيز على عروض دون أخرى. كذلك في الغالب، لا يلمس في نفسه القوة على رفض طلب البنات أيضا بالتدخين في السيارة، دائما يعلل بعلل إنسانية، البنات لا يستطعن التدخين في بيوتهن أمام أسرهن، عادة التدخين يحافظن عليها سرا على الأقل في سنوات البداية، وبالتالي فإنهن أول ما يغادرن البيت، يكون الطاكسي هو المكان المغلق حيث يستطعن التزود بحصة الجسد من النيكوتين، بالنسبة للبنات ليس هناك أي غاية براغماتية يخفيها، لا يقوى على رفض الطلب وحسب، هذا واحد من عيوبه.

رمت بعقب السيجارة من النافذة، وسحبت حاجب الشمس المتبث في سقف السيارة، تفحصت وجهها في المرآة خلفه، مسحت بكفيها على خديها بضغط خفيف لتنشيط حمرتهما، أسدلت شعرها، سقطت جدائلها حتى استقرت فوق ركبتيها، تناولت مشطا من حقيبتهاومشطته، بدا نظيفا لامعا، أخرجت ملون شفاه أضفى على شفتيها لونا ورديا براقا، بدت له جميلة جدا، لوحة فنية تناسق فيها الأبيض والأسود والوردي، القرطان في شحمتي الأذنين والسلسلة المتدلية من الرقبة، والخاتم المرصع تزيدها جمالا، لكن كما يقول أهل مراكش "السر في الساكن وليس في المسكن". كانت من ذلك النوع الذي تشتهيه النفس، تصورها على فراشه عارية يتأمل تضاريس جسدها. هذه النعمة لا تلتهم بطريقة حيوانية عادية، لابد أن تكون لها طقوس كشعيرة تعبدية.

بعد حصولها على شهادة البكالوريا، جاءت مريم من قصبة تادلة إلى مراكش لمتابعة دراستها بكلية الحقوق، كان حلمها أن تصير قاضية، ترسم في مخيلتها مشهدا تكون فيه مرتدية ثوبا أسود متوشحة وشاحا أخضر، على جنبيها رجال تترأسهم، تشكل معهم هيئة الحكم فيما يعرض عليهم من ملفات، عون تعينه المحكمة يقف أمام مكتبها، ينتظرها صباحا في موقف السيارات، يحييها منحنيا، يحمل محفظتها ويهرول لفتح المكتب قبل أن تصل إليه.

كانت تحلم أن تشغل منصب قاضية بمحكمة في قصبة تادلة، لن يكون نجاحها حقيقيا إلا إذا شهد عليه الناس الذين تعرفهم، تشعر أن في ذلك رد اعتبار لما عاشته من فقر وحرمان، >>>

تابع في ص 14

الثقافة والتغيير

الحقيقة والخيال

نورالدين موعابيد

من أقوال الأدباء: "أحيانا تبدو الحقيقة أغرب من الخيال"، ومما رددوه أيضا: "بين الخيال والواقع مسافة لا يقطعها إلا الحنين"، وقشدة القولين هي أن العلاقة بين الاثنين (الواقع والخيال)، علاقة جدلية، تؤكد فاعلية الإنسان، ومسؤوليته عن معيشه (son vécu)، إلا أن هذه المسؤولية تتأرجح بين ثالوث:

– الإنسان المقدم، المبدع: إنه ذلك المجازف، المجاوز، الذي يفهم الآليات المتحكمة في بناء عناصر النسيج المجتمعي، ومن ثمة رغبته الجامحة في التغيير، مطلقا (اللام حرف مكسو، مشدد) أي (الياء مشددة مفتوحة) خيط قد يربطه بالاتباع (التاء حرف مكسور مشدد)، رافضا التنميط وإعادة إنتاج واقع بئيس، كسيح، ماسخ، ناسخ. و هو في ذلك كله يعبئ ما يمتلك من كفايات، مهارات، وقدرات تقيه الارتجال والارتباك ،فتمنح حياته، وحياة المجتمع ،الذي يؤمن به ويتوق إليه، معنى.

ولا أجرد جسارته وجرأته مما يبعدهما عن التهور والخطل (الطاء قبل اللام) اللذين يحبطان تطلعاته، ويعوقان طموحاته وانتظارات الجماهير الشعبية.

– الإنسان المحجم، المنبطح: هو عدو النضح والفتح، الانهزامي السالب، الذي يعطل العقل الناقد ويعتقله، فتتضاعف احتمالات اكتئابه وعدميته، بل إنها تمسي أقرب إليه من حبل الوريد.. وكأنه عاد إلى "الطبيعة"، بعد أن وطئت قدماه أعتاب "الثقافة"، فلا يكاد يأكل ويشرب ويتناسل، ليس غير، زاعما أنه لا قدرة له على المواجهة، ولا حيلة تمكنه من المقاومة، لذلك ينحو نحو المهادنة، والانسحاب من حومة الصراع.. وتلك السلوكات تخمة التقاعس "التاريخي"، وذروة التخاذل.

وربما راقته إشاعة ثقافة "التيئيس"، والتضليل.. فسحقا له، و لمن والاه !!.

–الإنسان، مدعي الوسطية والاعتدال: الذي سقفه هو أنصاف الحلول، أو أرباعها، أو أثمانها، حيث مالت ريح الغلبة يميل مختزلا العالم في انتفاعيته الضيقة، يغير مواقعه كما يغير أقمصتة، حسبه أن يؤمن (الميم حرف مكسور مشدد) مصالحه.. أما الآخر فهو الجحيم، كما قال الوجوديون، أو فليذهب إلى الجحيم!!.

ولعله يلوذ بالتفسير الكهنوتي: القضاء والقدر، أو يستهلك فكر المرجئة ضمادا أو بلسما، حتى يحفظ بعض التوازن المزعوم، المغشوش، التوازن الوهم/الإيهام..بارع يحذق ثقافة "التبرير" والتمرير، بدعوى أن الواقع لا يرتفع، وأنه لا حول له ولا قوة، أقصى ما يستطيعه أن يردد وفق مبدع "مديح الظل العالي" (محمود درويش) :

يجب الذهاب إلى اليسار
يجب التوغل في اليمين
يجب التمترس في الوسط
يجب الدفاع عن الغلط.
(دار العودة. بيروت. 1982.)

– استنتاج مقارن: أستنتج من المقارنة بين الثالوث أن الإنسان المقدم هو من كان ملهم "بروموسيوس"،في انحيازه إلى الإنسان عطفا وإشفاقا، لذلك هم (الميم حرف مشدد) بخلقه منافسا الآلهة في سماتها.. حتى إذا عاقبت هذه الآلهة البشر، سرق بروموسيوس النار من الآلهة لصالح الإنسان، فما كان منها إلا أن حكمت عليه بأن يربط في صخرة بقمة عالية تنهش الغربان كبده، وكلما أجهزت عليها جددت الآلهة ذلك العضو، إلى ما لا نهاية، كما تذكر الميثولوجيا الإغريقية.

–في سبيل الختم:

بدأت بقولتين، فلا بأس أن أختم أيضا بقولة "دوستويفسكي": "ليس هناك ما هو أكثر شاعرية من الواقع"، معترفا بأن التصنيف الثلاثي لا يدرأ تصانيف أخرى تشبع نهم القارئ الكريم.

نونبر 2021.

تتمة: محكيات الطاكسي في زمن كورونا

>>> أن تشتري فيلا من تلك الفيلات التي كان يسكنها كبار الضباط العسكريين، فيلات بأسيجة حديدية تتسلقها النباتات، بها فجوات تسمح برؤية حدائق شاسعة، أراجيح ومزلجات للأطفال، وطاولات وكراسي تتحلق حولها عائلات قاطنيها ساعة العصر، يخدمهم فريق بلانتوات plantons، منهم الطباخ والمنظف والبستاني والحارس والسائق.

كانت تقطع حي الضباط أربع مرات في اليوم في طريقها إلى الثانوية، تخرج من بيتهم بحي صون كاتورز cent quatorze حيث يسكن الجنود ذوو الرتب الصغيرة، بيوت واطئة تجمعت في ذلك الحي بطريقة عشوائية، لا يفصل بينها سوى ممرات ضيقة لا تسمح بمرور السيارات، كان كل سكان الحي من الجنود، لكن منذ أواخر الثمانينات بدأ الحي يستقبل مدنيين يبتاعون مساكن من مالكيها العسكريين، مع توالي سنوات الجفاف والهجرة نحو المدن، اتسع الحي حتى اتصل بحي البورديل الذي أنشأه الحاكم الاستعماري، وجلب إليه بغايا لجنود الثكنة العسكرية، كان منزويا عن المدينة، لكنه كما لو كان يزحف كل يوم شبرا نحو وسطها.

لم تر مريم قط أباها الفاطمي، فقد مات وهي مضغة في أحشاء زاينة، لم تتعرف عليه إلا من خلال صور قليلة ظلت تحتفظ بها أمها، في تلك المزينة بإطار خشبي، يبدو وكأنه ينظر مباشرة في عيني من ينظر إليها، كان يرتدي بدلته العسكرية دون قبعة، يبدو منشرحا، ابتسامة حقيقية لا تشبه تلك الابتسامات التي يتصنعها الناس أمام عدسات كاميرات المصورين، كانت أمها تولي تلك الصورة قيمة خاصة، تعلقها في صدر غرفة الضيوف، تحب أن يعلق عليها الزوار، فتكون مناسبة لها للإسهاب في الحديث عن الفاطمي، عندما كانت مريم تساعد في التنظيف الكبير للبيت، اعتادت أن تتلقى التعليمات بالمهام التي يجب أن تقوم بها، لكن دائما مختومة بنفس العبارة.

– دَوزي أبنتي شي مسيحة على الحيط وعنداك تطيحي صورة باك..

أن يتسبب أحدهم بحركة غير منتبهة في رج الصورة، أمر يثير ردة فعل مفزوعة، وتكون العائلة قاب قوسين من حدث جسيم.

مات الفاطمي في العراق، فقد أخذ إلى هناك ضمن تجريدة مغربية شاركت في عاصفة الصحراء في إطار تحالف دولي لتحرير الكويت، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لم يعجب موقف الحسن الثاني ذاك غالبية المغاربة، فعمت البلاد مظاهرات و أشكال عديدة من صيغ التعبير عن التضامن مع الشعب العراقي، وانشدت الأبصار الى شاشات القنوات التي كانت تنقل الغارات الجوية مباشرة، وبدأت تعم الجامعات والثانويات مظاهرات يومية، وخرج المغاربة في مسيرة مليونية بالعاصمة، على الأقل في مناسبتين، ودفعت المشاعر القومية الناس رجالا ونساء وأطفالا إلى الانتقال إلى الرباط للتنديد بالحرب والمطالبة بوقفها وعودة الجنود المغاربة. ولتهدئة المشاعر، ودفع الحرج الذي تسبب فيه تباين الموقفين الشعبي والنظامي، خطب الملك في الناس، يطمئنهم أن المشاركة المغربية تقتصر على القيام بأدوار إنسانية.

حين رحل الفاطمي لم تكن زاينة تعرف أنها حامل، وتشعر مريم بحسرة أنها وأباها لم يتعرفا على بعضهما فحسب، بل رحل دون يأخذ معه خبرا بأنه ينتظر مولودا أو مولودة جديدة. توصلت زاينة بشهادة وفاته، تشير إلى أنه قضى بسبب سكتة قلبية، لكن من عادوا من الحرب قالوا أنه هلك بنيران صديقة، فقد قصفت طائرة أمريكية شاحنة تقل الفاطمي وجنودا كانت توجد في المكان الخطإ. حين تبدأ المجالس في لوك حديث وفاة زوجها، كانت تتدخل زاينة بحزم لإنهاء كل جدال

– سيدنا الله ينصرو قال الجنود المغاربة مغديش يتحاربوا غادي يقوموا غير بمهمات إنسانية... سيدنا ماغاديش يكذب.

بعد أشهر من وفاة الفاطمي، بدأت أرملته تتوصل بتسعمائة وأربعة وعشرين درهما كمعاش شهري، ظلت تتدبر بها حياتها وحياة ابنيها اللذين كلما كبرا كبرت متطلباتهما، ولما لم يعد ذلك المبلغ يكفي، صارت تتعاطى بعض الأنشطة التجارية، استطاعت بعد مدة طويلة حجز مكان صغير عند مدخل القيسارية وسط المدينة، تتنوع البضائع التي تعرضعا حسب الفصول، في الغالب تعرض ما يهم النساء من أغطية للرأس وجوارب وملابس داخلية وبعض مستحضرات التجميل وعلاجات تقليدية للبشرة والشعر. وكلما اقتربت مناسبة ما عرضت ما يناسبها.

لا ينظر قاطنو حي الصون كاتورز cent quatorze بعين الرضى لما آل إليه حيهم، فبعد أن كان حيا يسود فيه الانضباط العسكري، صاروا لا يشعرون فيه بالآمان، حوادث السرقة وتجارة المخدرات والمشاجرات العنيفة بين شبابه، يتجمع الشبان مساء في راس الحومة يدخنون الحشيش ويحتسون العرق المقطر، لا حديث لهم إلا عن كرة القدم والانخراط في الجندية أو سبل الهجرة إلى إيطاليا.

التحق والد مريم المنحدر من سيدي بنور بالجندية أواخر سنوات السبعينات عندما قرر النظام رفع أعداد أفراد الجيش لخوض المعارك ضد جبهة البوليساريو، وعندما حطت الحرب أوزارها، انتقل إلى العمل بالثكنة العسكرية بقصبة تادلة، في إحدى عطله، رافق صديقة بيهي إلى مسقط رأسه بالقباب، هناك وقع بصره على زاينة أخت صديقه، التي أنجب منها ولدا وبنتا. فجمعت مريم بين قامة دكالية فارهة من أبيها وجمال أمازيغي أطلسي أخاد من أمها.

لم تسر دراسة مريم كما توقعتها، إذ كانت علامتها عادية، لم تحرز خلال سنوات إجازتها الثلاث أية ميزة تقديرية، نتائجها لا تؤهلها للمشاركة في مباراة الالتحاق بمعهد العالي القضاء، من جهتها حاولت بأقصى جهدها أن تتفوق، لكن ظروف الدراسة الجامعية كانت غير ما شاهدته في الأفلام، اكتظاظ في المدرجات، نقص في الكتب والمراجع، سكن سيء مع طالبات بعادات وأمزجة مختلفة، مشاداة ومماحكات يومية لأتفه الأسباب. منحة لا تكفي حتى لسداد واجب كراء الغرفة المشتركة...

انهار حلم مريم في إدراك أن تكون قاضية، لكن الحلم بحياة وثيرة وخدم رهن الخدمة لازم فكرها، لم تستسلم، لا تتصور نفسها تحيا حياة الخصاص وضيق الحيلة، كان عليها أن تضع مخططا بديلا، لم يكن سوى التصميم على الهجرة إلى بلاد تتسع لأحلامها. فكرت في شراء عقد عمل، أو التسجيل في إحدى الجامعات، أو ركوب قوارب الموت... لن تعدم وسيلة للهرب من بلاد تحيل الأحلام كوابيس.

وافقت دعوة صديقة لها للخروج الليلي وارتياد الاندية والمطاعم الفاخرة رغبتها في الهجرة، لم يكن ذلك ضمن خططها، لكن لا ضير فكل ما يفي بالغرض لا تعترض عليه.

في صباح ذلك اليوم، هاتفت مريم صديقة لها لغرض الحصول على مبلغ بسيط كسلفة، منذ انغلقت الحدود و توقفت الرحلات لم يحضر عشيقها الانجليزي من أصول باكستانية، كان قد استأجر لها شقة مؤثثة واكترى لها سيارة لأمد طويل، استمر في إرسال ما يكفي من المال لسداد مستحقات كراء الشقة والسيارة، وإضافة ما يؤمن إعالتها، كانت تبعث بجزء من المال لأمها وأخيها بتادلة، لتبرير مصدر تلك الأموال ورفع الحرج، تزعم أنها حصلت على عمل كمديرة للموارد البشرية في فندق فخم.

كان علي خان رجلا ميسورا يزاول تجارة دولية بين انجلترا والباكستان والهند، كانا قد اتفقا على أن يتزوجا خلال عطلته القادمة، وأن يصطحبها معه للإقامة بلندن، كان كل شيء فيها يثير إعجابه، حتى إصرارها على مواصلة دراستها القانونية بالخارج، فالتزم بدعمها في بلوغ ما تتوق إليه، لقد جعلت مريم عليا خان يولد من جديد، أعطت لحياته معنى انسانيا وحركت ما كان مات فيه من فرح انساني أصيل بالحياة، لم ينتبه أن نمو وازدهار تجارته، وتكلس علاقته بزوجته ذات الأصول الباكستانية، جعلاه يستسلم لحياة جافة خالية من النبض الحقيقي، ويعتقد أنه يحقق المتعة بمزاولة الكولف والبوكير، والإصرار على تنويع النساء من أركان المعمور الأربع، فقد استأجر شريكات من البرازيل التايلاند، وروسيا وجنوب إفريقيا ولبنان والسينغال وكرواتيا واسبانيا، لكنه حينما تعرف على مريم، أدرك أنه إنما كان يفر بدون وعي من نفسه ومن فراغ إنساني بسبب عطالته الوجدانية. كان في حاجة لامرأة واحدة تروض قلبه لتعيد إليه نبض الحياة وتشعره بأنه رجل حي.

كانت هي وعلي خان يتواصلان يوميا عبر تقنية السكايب، حتى عندما ألم به الفيروس وانتقل ألى المستشفى ظلا يهاتفان بعضهما مرات عديدة في اليوم، رغم أن العلاقة بنيت على تبادل المصالح من كليهما، فقد كانا يشعران بالانجذاب الى بعضهما.

انقطعت أخبار علي ومكالماته، فكرت أنه ربما تطورت حالته لما هو أسوأ، أو ربما أدخل قسم الإنعاش وجردوه من هاتفه، لكن طال أمد انقطاع الأخبار، ستتوصل من صديق له كان قد رافقه في إحدى زياراته للمغرب بأن الفيروس قد فتك به، فتك به وبأحلامها.

أعادت كورونا مريم الى خط الانطلاق، كلما أحست أنها تتقدم نحو الانعتاق من واقع تشعر أنه يكبلها، يأبى ذلك الواقع إلا أن ينتصب أمام أحلامها، العمر شارف على الثلاثين، إنها في ذروة المنحنى، لن تسمح لها لياقتها بالمقاومة لمدة طويلة.

نفذت مدخراتها، واستأجرت غرفة بحي تالوجت، حيث كانت إقامتها منذ جاءت لمراكش لمتابعة دراستها، الحدود لا زالت مقفلة والرحلات الجوية متوقفة، الفضاءات حيث يمكن أن تعثر على الفارس المنقد مغلقة بمقتضى حالة الطوارئ الصحية، لتدبير هذه المرحلة الانتقالية تتدبر مريم حالها بتمكين زبناء مغاربة ممن يضعف حرصهم على المال أمام الجمال من خدماتها. تحاول أن تطرد من ذهنها فكرة متداولة بين البنات، تقول إن ألواحدة منهم كلاعب كرة قدم محترف، يبدأ باللعب لأندية كبيرة، ثم يبدأ في التدحرج إلى أسفل حتى يجد نفسه في ناد مدينته بقسم الهواة، حين يمر احتمال هذا المصير بفكرها، تمد يدها لأقرب قطعة خشب تتحسسها

– سكيكو... ياربي تحفظ.

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي، في هذا العدد الذي خصص ملفه لواقع الحريات العامة بالمغرب، الاستاذ الجامعي والناشط الحقوقي خالد البكاري. نحاوره حول واقع الحريات العامة ببلادنا وما تعرفه من انتكاسات ونكوص باشتداد وتصعيد قمع الحركات الاحتجاجية السلمية واعتقال النشطاء والصحافيين والمعارضين وتقديمهم للمحاكمة بتهم أخلاقية مفبركة وفي غياب شروط المحاكمة العادلة....

1 – حسب بعض التقارير الحقوقية الدولية حول واقع الحريات العامة وخاصة حرية الرأي والتعبير بالمغرب ما معناه أن "الخطوط الحمراء لازالت حمراء في القوانين... وأشد حمرة في الممارسة"، وترد السلطة كالعادة طبعا بأن هذه التقارير مجرد ادعاءات وخدمة للأجندات المعادية... كيف ترون واقع الحريات وحرية الرأي والتعبير اليوم ؟

اعتقد أننا نعيش واحدة من أسوء مراحل التغول السلطوي في العشرين سنة الأخيرة، وبالطبع فإن هذا التغول انعكس استهدافا للحريات والحقوق، تعبر عنه ممارسات ممنهجة، تكشف طبيعة الاختيارات الأمنية كأجوبة على المطالب والمعارضات، وهذه الأمننة تطول حتى الفضاءات الافتراضية، وتستفيد السلطوية من واقع كوني لم يعد يعير لحقوق الإنسان اهتماما في تحديد العلاقات الدولية، وقد قدمت جائحة كورونا فرصة للنظام السائد من أجل المزيد من الهجوم على الحقوق والحريات، وقد تحولت حالة الطوارئ الصحية إلى حالة طوارئ سياسية غير معلنة.

وحتى في الخطاب الذي تروجه الدولة يلاحظ أنه لم يعد يهتم بالمعجم الحقوقي كما كان يفعل في أواخر عهد الحسن الثاني وبدايات حكم محمد السادس، من قبيل المفهوم الجديد للسلطة، والمشروع الحداثي الديموقراطي، والإنصاف، والمصالحة، ليعوض ذلك معجم يحيل على التنمية والإنجاز وهيبة المؤسسات، مما يؤشر عن تراجع الحقوقي حتى في الجوانب الشكلية.

ولنلاحظ أن النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، وبداية الألفية الجديدة عرفت انفراجا مؤقتا بسبب بحث النظام عن شرعية للعهد الجديد، والضغط الخارجي، وقوة الجسم الحقوقي والمدني عموما، مما أدى إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين وخصوصا أبراهام السرفاتي والفقيه البصري، ورفع الإقامة الجبرية عن الشيخ ياسين، لكننا اليوم عدنا ليس فقط للاعتقال السياسي والمحاكمات غير العادلة، بل إلى تشديد العقوبات في حق المعارضين ومناضلي الحركات الاجتماعية تصل ل 20 سنة سجنا نافذة، بل كذلك شهدنا تشميع البيوت، وعودة ظاهرة اللجوء للمنفى الاضطراري وطلب اللجوء السياسي، مع استهداف المعارضين بأدوات جديدة من قبيل التشهير في مواقع معينة، واستهداف الحياة الخاصة، والتنصت على المكالمات

2 – أعربت المقرّرة الأممية الخاصة المعنية بحرية الرأي والتعبير إيرين خان في تقرير رفعته إلى الدورة 44 لمجلس حقوق الإنسان في يونيو 2020، عن جزعها من أن بعض الجهود المبذولة لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد" (كوفيد19-) قد لا تستوفي معايير الشرعية والضرورة والتناسب، وهي قضايا، حسب التقرير، مثيرة للقلق... كيف هي في نظركم علاقة الجائحة بحرية الرأي والتعبير عامة وببلادنا على الخصوص؟

الملاحظ أن جائحة كورونا كانت فرصة للأنظمة السلطوية من أجل استغلالها لشرعنة انتهاكاتها الممنهجة لحقوق الإنسان، بل حتى في الدول المتقدمة ديموقراطيا تعالت أصوات تدعو للتساهل مع الانتهاكات بدعوى مواجهة الجائحة، بل إن النموذج السلطوي أصبحت له جاذبية، باعتباره الأقدر على فرض الانضباط، وفرض الحجر الصحي والحد من التنقل والتجمع.

حقيقة الأمر أن الحركة الحقوقية تعيش وضعا صعبا، فمن جهة نجح النظام في استقطاب مجموعة من الوجوه الحقوقية التي صارت تلعب في هذه المرحلة أدوار تبييض الانتهاكات، ومن جهة تم تفريخ مجموعة من الإطارات الجمعوية المدعومة من المخزن، وأحيانا حتى من طرف أجهزة امنية، الهدف منها تمييع المشهد الحقوقي واحداث الخلط، ومن جهة ثالثة التضييق على الجمعيات الحقوقية المستقلة عن الدولة، وبالخصوص الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

وإذا كان مفهوما في بدايات الجائحة الميل إلى الحد من بعض الحقوق كالتنقل وحرية التجمع، فإن ذلك كان يجب أن يكون مؤسسا على منطلقات حقوقية، تعتبر أنه لا يمكن الحد من الحقوق والحريات إلا إذا كان ذلك ضمانا لحق أسمى هو الحق في الحياة.

ولهذا لم يكن من المقبول الحد من حرية الرأي والتعبير، باعتبار أنه لا يهدد لا الحق في الحياة ولا الصحة العمومية، بما في ذلك الآراء التي تنعت بأنها شاذة، والتي تشكك حتى في وجود الفيروس، أو ترفض التلقيح مطلقا.

في المغرب لم يتم الحد من حرية التنقل والتظاهر الذي كان مقبولا في البداية، قبل أن تتحسن الحالة الوبائية، بل تم استهداف حرية التعبير باعتقال مجموعة من المدونين واليوتوبيرز الذين كانت لهم آراء في الجائحة، أو انتقدوا بعض ممارسات السلطة، أو شككوا في بعض الإجراءات. كما استغلت الدولة الجائحة لاعتقال وتحريك المتابعات في حق بعض الصحافيين والتي تحمل شبهة الانتقام كما هي حالة عمر الراضي وسليمان الريسوني .

والاستهداف لم يطل الحقوق المدنية والسياسية بل طال كذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومن ذلك استغلال أرباب العمل الجائحة لتسريح نهائي للعمال دون حتى تمكينهم من حقوقهم، رغم أن أغلب هذه التسريحات عبارة عن طرد تعسفي مغلف في إكراهات الجائحة..

3 أمام هذه التحديات، كيف ترون إمكانية ومستلزمات النهوض بالحريات العامة؟

حقيقة الأمر أن الحركة الحقوقية تعيش وضعا صعبا، فمن جهة نجح النظام في استقطاب مجموعة من الوجوه الحقوقية التي صارت تلعب في هذه المرحلة أدوار تبييض الانتهاكات، ومن جهة تم تفريخ مجموعة من الإطارات الجمعوية المدعومة من المخزن، وأحيانا حتى من طرف أجهزة امنية، الهدف منها تمييع المشهد الحقوقي واحداث الخلط، ومن جهة ثالثة التضييق على الجمعيات الحقوقية المستقلة عن الدولة، وبالخصوص الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

أمام هذه الانعطافات، وموازاة مع توسع خريطة الانتهاكات الحقوقية، تجد الحركة الحقوقية نفسها في مواجهة تحديين صعبين:

– الأول مواجهة هذه الانتهاكات عبر الفضح والترافع.

– الثاني: بناء الذات التنظيمية من حيث التوسع والتكوين ونشر ثقافة حقوق الإنسان في ظل شروط صعبة.

ولذلك فإن من أولى الأولويات دعم العمل الذي يقوم به الإئتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، وتمتين العمل المشترك، ومرافقة صعود الحركات الاجتماعية.

وأعتقد أنه على الإئتلاف التفكير بشكل مستعجل في تأسيس مرصد وطني للانتهاكات الحقوقية يتوفر على منصة رقمية، ولو اقتضى الأمر تشغيل متفرغين، ويكون هذا الهدف تحيين كل المعطيات المرتبطة بالانتهاكات.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يستنكر مشاركة "المغرب والامارات" في حفل ملكة جمال الكون المنظم بالأراضي المحتلة

يحيّي الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ملكتيّ جمال ماليزيا وإندونيسيا اللتان انسحبتا من مسابقة ملكة جمال الكون التي من المقرر عقدها في "إيلات" شهر ديسمبر القادم. ويدعو الاتحاد، الذي يمثل النساء الفلسطينيات في كافة أماكن تواجدهنّ ويدافع عن حقوقهنّ، كافة المشاركات لاستلهام هذه الخطوة والانسحاب من المسابقة وذلك لقطع الطريق أمام محاولات استغلالهنّ في التغطية على جرائم منظومة الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيلية المستمرة بحق شعبنا الفلسطينيّ.

وبينما يستمر الاحتلال الإسرائيليّ في حرمان شعبنا من حقوقه غير القابلة للتصرّف بموجب القانون الدولي، ويستمر في استهدافنا، حيث يقوم مسؤولوه وسياسيوه بالتحريض ضد شعبنا وضد نسائنا بالذات، داعين إلى قتلنا واغتصابنا، فإننا لا يمكن أبداً أن نفهم عقد مسابقة دولية كمسابقة ملكة جمال الكون في "إيلات" إلا كمساهمة في تعميق الاضطهاد الذي نتعرض له كنساء فلسطينيات في مخيمات اللجوء والمعتقلات الإسرائيلية وفي قطاع غزة المحاصر وفي قرانا التي يبتلع أراضيها الاستيطان المحموم كل يوم، بالذات في القدس وحولها.

يستنكر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بشدة قرار مشاركة نظاميّ الإمارات (أول مشاركة في تاريخ البلاد) والمغرب (أول مشاركة منذ أربعين سنة) في المسابقة. حيث لا يوجد تفسير لهذه المشاركة إلا أنّها قرار سياسيّ وجزء من التحالف الاستراتيجي الأمني بين هذين النظامين ومنظومة الاستعمار والأبارتهايد الإسرائيليةّ الذي عقب توقيع اتفاقيات الخيانة والتطبيع العام المنصرم. وهي محاولة من تلك الأنظمة لنقل التطبيع من المستوى الرسميّ إلى المستوى الشعبيّ الذي ما زال رافضاً للاعتراف والتطبيع مع العدوّ الإسرائيليّ.

ندين بقوة تواطؤ القائمين/ات على مؤسسة مسابقة ملكة جمال الكون مع البروباغندا الإسرائيليّة وقرارهم/نّ عقد هذه المسابقة على أراضي قرية أم الرشراش الفلسطينية التي تم تطهيرها عرقياً بعد نكبة عام 1948، وندعو المشاركات للنأي بأنفسهنّ عن هذا التواطؤ والانسحاب من المسابقة.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

رياح التطبيع تهب على سوريا

غسان أبو نجم

مقدمة لا بد منها: منذ بداية الحرب الكونية على سوريا ومحاولة تطويع القيادة السورية لأجندات مهندسو الربيع العربي المزعوم، وقف كل العربيون وشرفاء هذه الأمة إلى جانب الموقف السوري الرافض للخنوع لسياسات رأس الشر العالمي والكيان الصهيوني وأدواتهم من عربان الكاز والغاز؛ بوصفه موقفًا ممانعًا ومقاومًا وهذا الموقف لا ينسحب بالضرورة على كل سياسات هذه القيادة وتحديد الموقف بالضرورة يحتكم إلى مدى قرب أو بعد هذا النظام من أهداف مشروعنا القومي؛ بوصفنا قوميون، وليس بعثيون.

بالضرورة إن زيارة وزير خارجية الإمارات لا تعني لي من حيث الشكل سوى خنوع واعتراف أنظمة الكاز والغاز وأسيادهم أمام الصمود الاسطوري لسوريا في حربها الكونية واعتراف صريح بالقيادة السورية التي لطالما طالب محور الشر ووكلائه بالمنطقة بإسقاطها وعزلها والتشكيك بشرعيتها، وهذا مدعاة للفخر، ولكن مضمون هذه الزيارة هو ما يثير الشكوك والريبة في ظل الهرولة نحو التطبيع التي تجتاح المنطقة العربية لإنجاز أضخم مشروع استعماري في تاريخ المنطقة، وهو مشروع الولايات المتحدة الإبراهيمية، هذا المشروع الذي عطلت سوريا انجازه منذ بدء الحرب الكونية عليها. وهنا علينا الإجابة على سؤال هام: هل ستلتحق القيادة السورية بركب التطبيع وتكون بذلك قد قدمت تنازلًا سياسيًا لم ينجزه محور الشر بالحرب؟

للحقيقة هذا سؤال صعب ويحمل بداخلة غصة أثناء الإجابة عليه!! نعود هنا إلى التعريف العلمي للسياسة بوصفها فن الممكن وفن إدارة الصراع، كي نضع مبضع الكي على الجرح ونقر بأن الموقف السوري سيتجه نحو التساوق مع مشروع التطبيع المتجه نحو انجاز الولايات المتحدة الإبراهيمية!! وهذا الموقف قد يثير العديد من ردات الفعل بين رافض ومشكك وخيبات أمل ستطال العديد من شرفاء هذه الأمة الذين لطالما تغنوا بالموقف السوري، وأنا واحد منهم، ولكنها السياسة الحاضنة الأساس للمتغيرات. لقد وقفت القيادة السورية وبكل حزم أمام الهجمة الكونية طيلة عشر سنوات، هذه الهجمة التي طالت الوطن برمته؛ الإنسان والشجر والحجر وصمدت أمام كل المؤامرات والتحالفات، ولكن السؤال إلى متى؟! هل تستطيع الصمود إلى ما لا نهاية؟ وأقول لما لا نهاية لن الظروف الموضوعية المحيطة تتجه نحو التطبيع ومشروعات التسوية المطروحة والأنظمة المحيطة ترتمي في أحضان الكيان الصهيوني بشكل دراماتيكي، مما يشدد الحصار الاقتصادي والسياسي والعسكري على هذه القيادة التي تدير الصراع ضمن رؤيتها الطبقية السياسية، وهنا تظهر معالم الموقف السياسي ضمن التعريف العلمي للسياسة بوصفها تعبير مكثف عن الاقتصاد؛ أن البرجوازية الوطنية التي يشكل النظام السوري أحد أشكالها تدير الصراع ضمن رؤاها السياسية المستندة لمصالحها الطبقية/ السياسية والوطنية، وهذا ما تجلى في حرب تشرين التحريكية والتدخل في الحرب العراقية/ الكويتية وتدمير تل الزعتر، مما يؤكد أن النظام يفكر بمصالحه أولًا.

لست هنا في موقع المبرر لمواقف القيادة السورية أو محاولة إدانتها بقدر تحديد موقف لا بد منه، حتى لا نكون كمن يغطي الشمس بغربال ومحاولة لفرملة سلسلة التبريرات التي سنواجهها نتيجة هذا الموقف وإعادة تقييم للموقف السياسي مما يحدث وسيحدث من حالة انهيار سياسي وطني وقومي سنشهده على الساحة العربية؛ حال انعطاف النظام نحو مشروع الولايات المتحدة الإبراهيمية. لقد أنفقت رأس الشر العالمي مليارات الدولارات وأنجزت آلاف الأبحاث والدراسات وجندت جامعات عريقة مثل جامعة هارفرد لإخراج صيغة استعمارية جديدة؛ لإعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط ضمن مشروع الولايات المتحدة الإبراهيمية؛ تكون القيادة فيه للأكثر تطورًا تكنولوجيًا ومقدرة عسكرية لقيادة هذا الحلف الجديد، وسيكون تحت قيادة الكيان الصهيوني وتركيا وعضوية سوريا ولبنان والأردن و مصر وسلطة دايتون والسعودية ودول الخليج وسترتبط هذه الولايات ضمن مسارات ذات جوهر اقتصادي وسياسي ويأخذ شكل الدين الموحد لكل الديانات، هو دين إبراهيم وستجتمع هذه الولايات ضمن حلقة اقتصادية سياسية على قاسم مشترك ديني سمي بالمشترك الإبراهيمي يؤسس للتطبيع بين كل المشاركين ويضمن الدخول الآمن للكيان للسيطرة على المنطقة كاملة؛ بوصفها الأكثر تقدمًا وسيضمن هذا المشروع إلى إذابة تدريجية للدولة الوطنية لصالح الولايات المتحدة الإبراهيمية ويلغي تدريجيًا الكيان القطري ويسقط بناء مشروع نهضوي عربي ويذيب مشروع القومية العربية، وقد خطت أمريكا وحلفاؤها خطوات متقدمة لإنجاز هذا المشروع؛ بدءًا بالربيع العربي ودفع الدول العربية للهرولة نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني، والذي يعتبر مقدمة ضرورية لإنجاز هذا المشروع، وكانت الحرب على سوريا وحصارها وتدميرها وفرض قانون قيصر عليها أحد أشكال الضغط على سوريا للتساوق مع المشروع الذي باعتقادي أنها لن تستطيع الصمود كثيرًا في وجه تطبيقه.

عن مجلة الهدف: 12 نوفمبر 2021

من وحي الأحداث

الاكتفاء الذاتي قد يكون مضرا بالسيادة الغذائية

الحبيب التيتي

قبل أن نوضح فكرتنا المراد تناولها في هذا العمود، دعونا نوضح رؤيتنا لقضية السيادة الغذائية لشعبنا: إنها القدرة الذاتية لشعبنا في إنتاج وتصنيع المواد الأساسية لتغذية صحية متوازنة تسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية لجماهير شعبنا أخذا بعين الاعتبار المؤهلات الطبيعية والخصوصيات المناخية والرصيد الإيجابي الثقافي التاريخي. فتحقيق السيادة الغذائية يعتبر مكون أساسي من مشروع مجتمعي نقيض للاختيارات الإستراتيجية المطبقة من طرف دولة الكتلة الطبقية السائدة ببلادنا. إنه مشروع الدولة الجديدة، الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

إن دولة الكمبرادور وملاك الأراضي الكبار تتبنى توجها نقيضا تقدمه بكثير من البهرجة والخطاب المنافق مثل "المغرب الأخضر" و"المغرب الأزرق" و... هذه المشاريع يراد منها تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الأساسية في معيشة الشعب. إنها عملية احتيال سياسية تعوض السيادة الغذائية مثلا بالاكتفاء الذاتي. وهما أمران مختلفان جوهريا. فإذا كانت السيادة الغذائية تنشد الاكتفاء الذاتي فإن الاكتفاء الذاتي لا يحقق السيادة الغذائية في الكثير من الحالات بل يكون عرقلة لها ويضربها في الصميم. فلتوضيح سطحية الاختيارات المطبقة ببلادنا في موضوع شعار الاكتفاء الذاتي الذي ترفعه مختلف الحكومات المتتالية ووزاراتها المتعددة نسوق هنا كيف يتم الحصول على الاكتفاء الذاتي في مادتي الحليب واللحم على سبيل المثال؟

لتحقيق ذلك تلجأ الحكومات إلى استيراد البقر بنوعيه المنتج للحليب أو الصالح للذبيحة وإنتاج اللحوم. توجه الحكومات القطاع الخاص والفلاحين إلى استيراد هذه الأنواع من البقر ثم تعمد إلى استيراد المواد الضرورية للعلف والتجهيزات لإنتاج وتعليب العلف. هكذا يمكن لأي مستثمر في منطقة قاحلة أن يبني إصطبلا يأوي 20 أو 200 بقرة ويمده بالماء والكهرباء لتبدأ عملية إنتاج الحليب أو اللحوم. يشرع هذا المستثمر في تزويد شركات تعليب الحليب أو مجازر المدن الكبرى ويكون بذلك إلى جانب مستثمرين آخرين مثله قد ساهموا في تحقيق الاكتفاء الذاتي من مواد الحليب أو اللحوم في مناطقهم أو على الصعيد الوطني. لكن يكفي أن يحدث خلل في إحدى حلقات الاستيراد سواء للبقر أو مواد العلف حتى ينهار المشروع كله فيغلق الإصطبل ومعه الأقساط من المنتوج الموجهة للسوق ومعه الاكتفاء الذاتي المحلي أو على الصعيد الوطني.

إن مثل هذه المشاريع تعتبر هامشية وغير أساسية في بناء اقتصاد وطني يعتمد على المؤهلات والمدخلات المنبثقة من البنية الاقتصادية الوطنية تتقوى باستمرار وتحمل جينات الاستمرار والصمود ضد كل العوامل الخارجية التي ترغب في استغلال المواطنات والمواطنين وتركهم تحت رحمة من يطعمهم.